العدد التّاسع عشر
السَّنة العاشرة – المجلد الأول

محرم ١٤٤٨ هـ
يوليو ٢٠٢٦ م

مجلة التراث النبوي

مجلة علمية نصف سنوية محكمة، تعنى بمخطوطات السنة النبوية
وعلومها وما يتصل بها من دراسات

وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا

{الحشر - 7}

العدد ١٩
وقف السنة والتراث النبوي

بسم الله الرحمن الرحيم

المُحتَوَيات

الجرح والتعديل

الرواة الذين اختلفت فيهم أقوال أبي زُرْعة الرازي جرحًا وتعديلاً..... ١١

د. صالح بن عبد الله آل ناصر عسيري. ١٢-٧٢

العلل والسؤالات

بشر بن عمر الزهراني وسؤالاته للإمام مالك بن أنس في الرواة جمعًا ودراسة ٧٣

د. مصطفى بن محمد محمود بن سيدات مختار ٧٤-١٢٠

الحديث التحليلي

حديث: «اذكروا أنتم اسم الله وكلوا» "دراسة حديثية تحليلية"..... ١٢١

د.ماجد بن عبدالله بن صالح العقل ١٢٢-١٧٠

مصطلح الحديث

ضابط التمييز بين الراوي «الداعية» إلى بدعته وغيره: استقراء العلامات في كتب التراجم ١٧١

ناصر بن عبد الكريم سيف غالب مقبل ١٧٢-١٩٨

علل الحديث

إعلال الإسناد العالي بالإسناد النازل "دراسة نقدية تطبيقية" ١٩٩

ياسر بن عبد الله السلمان ٢٠٠-٢٦٢

علل الحديث

باب يعنى بالدراسات المتعلقة بنقد الروايات
وبيان أخطاء الرواة

إعلال الإسناد العالي بالإسناد النازل

"دراسة نقدية تطبيقية"

ياسر بن عبد الله السلمان

الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها

كلية الشريعة

جامعة القصيم

yslman@qu.edu.sa

https://doi.org/10.36772/ATANJ.2026.10

ملخص البحث

للنقاد طرائقهم في الحكم على الأحاديث وبيان صحيحها من معلولها، ولهم في كل حديث قرائن ومرجحات، وإن من القرائن إعلال الإسناد العالي بالنازل عن الشيخ الواحد، فإذا كان هناك طريقان للشيخ وكان أحدهما عنه عالياً والآخر نازلاً، ففي بعض الحالات يُعلون العالي بالنازل ،كما لو كان النازل هو المشهور عن الشيخ بينما العالي لا يرويه إلا الآحاد أو الضعفاء، وسبب الإعلال بهذا أن العلو مما يحرص عليه الرواة، وربما رحلوا لأجله، فأين هم عن الإسناد العالي؟ وكانت المباحث الأولى في بيان العلو وأقسامه وأهميته ومكانته، وكل ذلك تهيئة وتوطئة للبحث الأساس وهو إعلال العالي بالنازل.

الكلمات المفتاحية: العالي والنازل – إعلال العالي بالنازل – العلو وأقسامه

Abstract

Yasser bin Abdullah Al-Salman
Department of the Sunnah and Its Sciences.
College of Sharia
Qassim **University**

Hadith critics employ specific methodologies to evaluate Hadiths and distinguish authentic narrations from those containing hidden defects. For every Hadith, they rely on contextual indicators and weighing factors. One such indicator is the invalidation of a high chain of transmission by a low chain stemming from the same teacher. When a teacher's narration is transmitted through two paths—one high and the other low—critics may, in certain instances, declare the high chain defective based on the low one. This occurs, for example, if the low chain is the widely recognized path from the teacher, while the high chain is narrated only by isolated individuals or weak narrators. The rationale behind this critical judgment lies in the fact that Hadith narrators were highly eager to attain high chains of transmission, often traveling long distances for that purpose; thus, their absence from the high chain raises suspicion. The initial sections of this study define high and low transmission, their classifications, and their significance, serving as a foundational introduction to the core focus of the research: the invalidation of the high chain via the low chain.

Keywords: High and Low Transmission; Invalidation of High Chains via Low Chains; High Transmission and its Classifications.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن هذا العلم عظيمٌ قدره، شريفٌ وضعه، يتعلق بمصدر أساس من مصادر التشريع الإسلامي، وهي الأحاديث النبوية، وقد روى هذه الأحاديث جمع كبير من الرواة، فيهم القوي والضعيف، والصادق والكاذب، فكان لا بد من تمحيص هذه الأخبار ونقدها، وقد قام بهذه المهمة أئمة نقاد، وعلماء أفذاذ، وهم قلَّة نسبة إلى عدد الرواة؛ فالرواة النَّقَلة كثرة، والأئمة النَّقَدةُ قلة، ذلك أن النقد يحتاج إلى حفظ واسع، ونظر ثاقب، وإحاطة بالغة بالرواة والمرويات، وللنقاد في هذا قواعد وقرائن للفحص، وهذه القرائن تختلف من حديث لآخر، فمسائل هذا الفن ليست كالمسائل الرياضية ثابتة النتائج؛ لأن هذا العلم يعتمد على القرائن والمرجحات، وكل حديث له قرائنه التي تخصه، فقد يرجح الناقد قرينة في هذا الحديث، بينما يلغيها في حديث آخر؛ لوجود ما هو أقوى منها، وهذه القرائن منها ما ينص عليها الناقد، ومنها ما استنبطه المتأخرون من تصرفات النقاد وتعليلاتهم، كما أن هذه القرائن تختلف كثرة وقلة، وظهورًا وخفاءً، ومن القرائن التي أعلَّ بها النقاد «إعلال العالي بالنازل من الأسانيد» وأشهر صوره فيما لو كان هناك حديث عن شيخ واحد؛ أحدهما رُوي عنه بإسناد نازل، والآخر بإسناد عالٍ، وكان النازل هو المشهور عن ذلك الشيخ، بينما العالي لا يرويه إلا الواحد والاثنان، فإن هذا يبعث في القلب ريبة في صحة الإسناد العالي، إذ يُفترض أن تكون له الشهرة؛ لأن العلو مما يحرص عليه الرواة كما سيأتي.

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في دراسة قرينة من قرائن الإعلال وهي إعلال العالي بالنازل من الأسانيد ، ويحاول البحث الإجابة عن الأسئلة التالية:

١. ما سبب الإعلال بهذه القرينة ؟

٢. ما الصور التي تدخل تحت هذه القرينة ؟

٣. هل تستقل هذه القرينة بالإعلال أم لا بد من قرائن أخرى تنضم إليها ؟

أهمية البحث وأسباب اختياره :

للقرائن عند المحدثين شأنٌ عظيم، فقواعدهم في النقد قائمة على هذه القرائن، وكل حديث له قرائنه الخاصة؛ لذا تواردت أقوالهم في صعوبة هذا العلم، أعني علم العلل، ومن القرائن التي لم أرَ من بحثها بحثًا مستقلًا قرينة إعلال الإسناد العالي بالإسناد النازل عن الشيخ الواحد ، فأردت أن أجمع أقوال النقاد وتطبيقاتهم لهذه القرينة.

أهداف البحث:

١. بيان أهمية العلو، وأنه مقصد كثير من المحدثين، وحينئذٍ فعزوف المحدثين عنه، وروايتهم للنازل رغم وعورته يوجد عند الناقد شكًا في صحة العالي؛ إذ المتبادر أن تكون الشهرة له دون النازل .

٢. معرفة أقسام العلو، والتي من خلالها تُعرف الصور التي تدخلها هذه القرينة.

٣. بيان أن هذه القرينة لا تستقل بالإعلال وحدها غالبًا، بل لا بد من وجود قرائن أخرى تنضم إليها.

الدراسات السابقة:

لم أر من خص هذا البحث بدراسة ، فقمت بدراسته ،وذكرت

مقدمات للموضوع تتعلق بالعلو وأقسامه وأهميته توطئة لصلب البحث،ومما وقفت عليه مما له تعلق بهذه المقدمات :

١-العلو والنزول وأثره في الإسناد، د. حسن كمال القصبي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة العدد ١٩/ ١ عام ٢٠٠١م، وكان البحث في فصلين؛ الأول يتعلق بالإسناد وأهميته، والثاني يتعلق بالعلو والنزول وأقسامهما، ولم يتعرض لفكرة البحث إطلاقًا.

٢-أسباب تقديم الإسناد النازل على الإسناد العالي، د. عبد ربه أبو صعليك، مجلة المنارة، مجلد ٢٠ عدد ٢/ أ ٢٠١٤م؛ حيث ذكر في بحثه أسباب تقديم النازل من كون رجاله أوثق أو مسلسل بالسماع فلا إجازة فيه ولا مناولة، أو كون رجاله بُراء من البدع والأهواء إلى غير ذلك، ولم يناقش قضية البحث.

٣-الإسناد العالي والنازل وفوائد الجمع بينهما عند المحدثين، د. ناصر عبدالفتاح، المجلة العلمية لكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين، جامعة الأزهر، مجلد ٣٩، ٢٠٢٠م، جاء المبحث الأول في تعريف العلو وأفضليته وأسباب تقديمه على النزول والترجيح به، وجاء المبحث الثاني في النزول وأقسامه والحالات التي يكون فيها النزول أفضل من العلو، وأسباب جمع المحدثين بين العلو والنزول، وجهد الباحث ظاهر في بحثه بالنقولات والأمثلة والتقسيمات، وهو يلتقي مع بحثي في بعض النقاط كأسباب الجمع بين العلو والنزول، وذكر ما لم أذكره والعكس أيضًا، أما أساس المشكلة في بحثي وهي قرائن إعلال العالي بالنازل من الأسانيد فلم يتطرق له .

حدود البحث :

جاء هذا البحث ليدرس القضية في عصر الرواية الشفهية وما بعد ذلك

من دخولها في المدونات والمصنفات الحديثية ، ذلك أن من أقسام العلو التي أولع بها المتأخرون هو العلو إلى أحاديث أصحاب المصنفات .

منهج البحث :

سلكت في هذا البحث المنهج الاستقرائي ثم التحليلي ، حيث استقرأت كتب أهل الرواية واستخرجت منها الأقوال النظرية والتطبيقات العملية ،ثم قمت بتحليل هذه النصوص ومقارنة الأسانيد بعضها ببعض.

خطة البحث:

جاء هذا البحث في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة ، وفهرس المراجع .

المقدمة: وفيها بيان مشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، وحدوده ، ومنهجه ،والدراسات السابقة.

التمهيد: تعريف العالي والنازل من الأسانيد.

المبحث الأول: أقسام العلو.

المبحث الثاني: العلو في رواية الحديث ؛ مكانته ، وأسبابه ، وتحته مطلبان:

- المطلب الأول: بيان مكانة العلو ومنزلته.
- المطلب الثاني: أسباب علو الراوي في إسناده.

المبحث الثالث: إعلال العالي بالنازل من الأسانيد .

الخاتمة : وتتضمن أهم نتائج البحث وتوصياته .

فهرس المراجع :

التمهيد

تعريف العالي والنازل من الأسانيد

أما تعريف العالي والنازل لغة فقد قال ابن فارس: «(علو) العين واللام والحرف المعتل ياء كان أو واوًا أو ألفًا، أصل واحد يدل على السمو والارتفاع.. يقولون: تعالى النهار، أي ارتفع.. قال الفراء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ﴾ [المطففين:81]، قالوا: إنما هو ارتفاع بعد ارتفاع إلى ما لا حد له»، وقال في النازل: «(نزل) النون والزاء واللام كلمة صحيحة تدل على هبوط شيء ووقوعه..»[(١)].

أما تعريفه اصطلاحًا؛ فبما أن العلو أقسام فالتعريف يكون لكل قسم على حِدَة، ذلك أن أهل الاصطلاح قسموا العلو إلى خمسة أقسام:

١- العلو المطلق وهو قلة الوسائط بين المخرِّج والنبي صلى الله عليه وسلم؛ فالحديث الذي يرويه الترمذي مثلًا بسند رباعي يعني بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم أربعة رواة؛ أعلى من روايته ذلك الحديث بسند خماسي أو سداسي.

٢- العلو إلى إمام أو محدث كبير من أئمة الإسلام ومحدثيهم، بغض النظر عن حديث ذاك الإمام وهل هو عالٍ أم لا؟

٣-العلو إلى أحاديث أصحاب الكتب الستة أو غيرها من دواوين الإسلام.

٤-العلو بقدم وفاة الشيخ كما لو روى اثنان عن شيخ، وأحدهما مات قبل الآخر فروايته هي العالية.

٥- العلو بقدم السماع كما لو روى اثنان عن شيخ، وأحدهما سمع من الشيخ في شبابه والآخر بعد ذلك، فرواية الأول هي العالية وإن كانت وفاته بعد الثاني.

(١) مقاييس اللغة (٤/ ١١٢) (٥/ ٤١٧)، ومجمل اللغة (٤٦٣).

ويمكن أن يُعرف العلو بأقسامه الخمسة فيُقال هو: «قلة الوسائط في السند، أو قدم سماع الراوي أو وفاته[١]» فالشطر الأول يشمل الأنواع الثلاثة حسب مقصد المخرج، وبذا يظهر الربط بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، وأن العلو هو الارتفاع والقرب والمكانة العالية.

المبحث الأول:
أقسام العلو

سبق أن العلو خمسة أقسام، وهذه الخمسة يمكن تقسيمها إجمالًا إلى قسمين:

القسم الأول: العلو المطلق: وهو القرب من النبي صلى الله عليه وسلم بأقل عدد من الرجال، أو هو قلة الوسائط بين المخرّج والنبي صلى الله عليه وسلم، ويسمى علو المسافة، وعليه فكلما بعد الراوي عن عصر النبوة نَزَل به الإسناد.

والقسم الثاني: العلو النسبي؛ وهو أقسام:

القسم الأول :

العلو إلى إمام أو محدث كبير من أئمة الإسلام ، بغض النظر عن حديث ذاك الإمام وهل هو عالٍ أم لا؟ وذلك كالعلو إلى الأعمش، وابن جريج، وشعبة، والثوري، ومالك، وابن عيينة، وغيرهم، ومثال ذلك: شعبة بن الحجاج أمير المؤمنين في الحديث من كبار الأئمة لم يقع حديثه بعلو بالنسبة للكتب الستة إلا في كتاب البخاري وسنن أبي داود، فبينهما وبينه في كثير من الأحاديث رجل واحد، وأما بقية الستة فأقل ما بينهم وبينه اثنان، وفي المتأخرين مثلًا العلائي له أحاديث علا فيها إلى مالك إمام دار الهجرة، وألف كتابًا سماه : بُغية الملتمس في

(١) فتح المغيث (٣/ ٣٤٦)، وينظر: علوم الحديث لابن الصلاح (٢٥٥)، التقييد والإيضاح (٢٥٧)، وتدريب الراوي (٢/ ١٥٩).

سباعيات حديث الإمام مالك بن أنس، والعلائي من علماء القرن الثامن (ت٧٦١)، فالسباعيات أعلى أسانيده إلى الإمام مالك بالنسبة إلى زمنه، يقول العلائي: «فالحديث الذي يتفق بيننا وبينه فيه سبعة رجال ثقات يكون عاليًا جدًا[1]»، هذا العلو إلى الإمام، بغض النظر عن إسناد الإمام، فقد يكون نازلًا فيما بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم فمالك عنده ثنائيات، لكن العلائي قد يروي حديثًا يكون بين مالك والنبي صلى الله عليه وسلم رباعي وهو من أنزل أسانيد مالك، ومع ذلك يورده هنا لأن غايته العلو إلى مالك أصلاً.

ويدخل في هذا القسم العلوُّ إلى صاحبي الصحيحين، ومصنفي الكتب المشهورة، فهم من الأئمة الحفَّاظ، وبعضهم يفرد هذا بنوع كما فعل ابن دقيق، وهو غير القسم الذي سيأتي ويذكره علماء المصطلح قسمًا مستقلًا.

القسم الثاني :

العلو إلى أحاديث أصحاب الكتب الستة، أو العلو بالنسبة إلى رواية البخاري ومسلم أو غيرهما من أصحاب الكتب المعتمدة، أو يُقال العلو إلى شيخ أحد الأئمة مصنفي دواوين السنة أو من فوقه، ومنهم من خصه بالستة بهذا القيد، لأن غالب الكتب في هذا الباب إنما هي في العلو إلى هذه المصنفات، وبعضهم أطلق ولم يقيده بالستة لا سيما وهناك من استخرج على مسند الإمام أحمد.

والمقصود بالعلو هنا أن يروي حديثًا موجودًا في الصحيحين أو غيرهما، لكن يرويه من غير طريق البخاري أو مسلم، بحيث لو رواه

(١) بغية الملتمس (٤٩). وقبل العلائي ابن دقيق العيد (ت٧٠٢) مثلاً فقد قال: «وأعلى ما وقع لنا إلى مالك رحمه الله ستة رجال، وأكثر منه سبعة، ووقع لنا إلى سفيان ستة في أحاديث كثيرة، بسبب طول عُمره وتأخرِه بعد مالك رحمهما الله تعالى» ينظر: الاقتراح في بيان الاصطلاح (٤٧)، وسفيان هو ابن عيينة وقد توفي عام (١٩٨) بعد مالك بعشرين سنة تقريبًا.

من غير طريقهما كان أعلى مما لو رواه من طريقهما[١]، ونشأ في مثل هذا نوع من التأليف كانت الغاية الكبرى منه علو الإسناد، وهذا الفن يُعرف بالمستخرجات، قال ابن حجر والسخاوي واللفظ له: «فالمستخرجون ليس جل قصدهم إلا العلو، يجتهدون أن يكونوا هم والمخرج عليه سواء..[٢]»، ولها فوائد أخرى كونها طريقًا من طرق الحديث فينطبق عليها فوائد الطرق للحديث الواحد.

وهذا النوع من العلو كثر اعتناء المحدثين المتأخرين به جدًّا؛ ذلك أنه بعد أن دُوِّنت الأحاديث، وصُنِّفت المؤلفات لم يكن لأحد أن يأتي بحديث إلا وهو موجود في هذه الكتب[٣]، لكن المجال مفتوح في تطريق هذه الأحاديث بحسب ما يقع عند المتأخر من الأسانيد والطرق، ونشأ

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (٢٥٨)، والغاية شرح الهداية للسخاوي (١/ ٩٩).

(٢) فتح المغيث (١/ ٥٩)،والنكت لابن حجر (١/ ٢٩٣)،وقد يعلو المخرّج عليه؛ لذا كثرت المستخرجات على صحيح مسلم مقارنة بالمستخرجات على صحيح البخاري حتى ذُكر قريبًا من عشرين مستخرجًا على مسلم، وسبب ذلك نزول مسلم في أسانيده بخلاف البخاري، فعمد هؤلاء المستخرجون إلى أحاديث الكتاب فساقوها من مروياتهم عالين على مسلم بدرجة أو درجتين. يُنظر: السير (١٢/ ٥٦٩)، والرسالة المستطرفة للكتاني (ص٢٧) والمستخرجات: نشأتها وتطورها لموفق عبد القادر (ص٢٠)، وقد ذكر الكتاني أربعة كتب مستخرجة على البخاري، واثنتا عشرة على مسلم.

(٣) قال البيهقي: «فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم، لم يقبل منه، ومن جاء بحديث هو معروف عندهم، فالذي يرويه اليوم لا ينفرد بروايته، والحجة قائمة بحديثه برواية غيره». مناقب الشافعي للبيهقي (٢/ ٣٢١)، وعلوم الحديث لابن الصلاح (١٢٠). وحينئذ فلم يكن لطلب العلو تلك الأهمية والمكانة التي كانت عليه سابقًا قبل التدوين، وصار الاهتمام بذلك على حساب فقه الحديث وفهمه محل نقد ونظر، قال ابن حجر: «وقد عظمت رغبة المتأخرين فيه حتى غلب ذلك على كثير منهم بحيث أهملوا الاشتغال بما هو أهم منه، وإنما كان العلو مرغوبًا فيه؛ لكونه أقرب إلى الصحة، وقلة الخطأ؛ لأنه ما من راوٍ من رجال الإسناد إلا والخطأ جائز عليه، فكلما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظان التجويز، وكلما قلَّت قلَّت». نزهة النظر (١٢٢)، وينظر في هذا أيضًا كلام ابن دقيق في الاقتراح (٤٦)، والذهبي في زغل العلم (٢٧)، والسير (٧/ ١٦٧)، والسخاوي في الغاية (١/ ٩٩). إلا أن جمعًا من المحدثين قد جمع الحسنيين، فحرص على العلو بأسانيده إلى تلك الكتب مع الفهم والعلم والعمل، ومن هؤلاء: أبو بكر الخطيب، وابن ماكولا، وأبو عبد الله الحميدي، ومن بعدهم كالسلفي، وابن عساكر، ومن بعدهم كالمزي، والذهبي، وابن حجر، وغيرهم. ينظر :مقدمة ابن الصلاح ص(٢٥٨)

من جراء ذلك ما يُعرف بالموافقة والبدل والمساواة والمصافحة[١]، فتجد في كتب الأمالي والمعاجم والمشيخات والفوائد ما يصح أن يُقال إنها كالمستخرجات على الصحيحين أو غيرها من الكتب، كما أن العلو من مقاصد أهل الانتخاب؛ لذا تجد في كتب الفوائد المنتخبة الانتخاب للصحاح والغرائب، والمقصود بالصحاح هي التي يرويها المخرِّج عاليًا فتجده يروي حديثًا في الصحيحين لكن من غير طريقهما فيعلو بإسناده، فهي الصحاح العوالي بل في كتب التراجِم التي ليس مقصودها الرواية أصلًا تجد هذا الأمر ظاهرًا، فحين يسوق الخطيب أو ابن عساكر في تاريخيهما، أو المزي في تهذيب الكمال ،أو الذهبي في السير حديثًا من طريق صاحب الترجمة فإنه يختاره وينتخبه لغرابته أو لعلوه، فتجده يقول :وقع لنا بدلًا عاليًا، أو وافقنا البخاري في شيخه أو نحو هذه العبارات[٢]، ومن النادر جدًّا روايته من طريق الستة؛ وبناءً عليه فإن هذه الكتب من المعاجم والمشيخات والفوائد حقها أن يُشار إليها عند الكلام على المستخرجات، قال السخاوي: «ثم إن أصحاب المستخرجات غير منفردين بصنيعهم، بل أكثر المخرِّجين للمشيخات والمعاجم، وكذا للأبواب يوردون الحديث بأسانيدهم، ثم يصرحون بعد انتهاء سياقه غالبًا بعزوه إلى البخاري أو مسلم أو إليهما معًا مع اختلاف الألفاظ وغيرها يريدون أصله[٣]»ومثلها الأجزاء الحديثية، بل في هذه الأجزاء ما كان قصد العلو فيه أساسًا؛ يدل لذلك عنوانه مثل بعض كتب الأربعينيات كالأربعين حديثًا من المساواة المستخرجة عن ثقات الرواة تخريج أبي القاسم ابن عساكر (ت٥٧١هـ) خرجها لشيخة

(١) ينظر في تعريفها: علوم الحديث لابن الصلاح (٢٥٨)، والتقييد والإيضاح (٢٠١)، ونزهة النظر (١٢٢)، وفتح المغيث (٣/ ٣٥٩)، وتدريب الراوي (٢/ ١٥١) وغيرها من كتب المصطلح ، وينظر في التمثيل لها مقدمة الباحث لتحقيق كتاب الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب لأبي الفرج الدينوري ، تخريج الخطيب البغدادي .

(٢) هذه يقولها المزي والذهبي .

(٣) ينظر: فتح المغيث (١/ ٧١).

الفراوي، وكتاب الأربعين الأبدال العوالي؛ لأبي القاسم ابن عساكر، بل ذكر له الذهبي كتاب الموافقات في ستة مجلدات قال السخاوي: «وهو ضخم أنبأ عن تبحره في هذا الفن[(١)]» وجزء فيه مصافحات الإمام مسلم والإمام النسائي لأبي محمد الدمياطيّ، (ت ٧٠٥هـ) مطبوع، وفي كتب الأثبات والمشيخات الكم الكثير من هذا القبيل.

فهذه الكتب والأجزاء فيها شبه بالمستخرجات من حيث إنَّ أعظم مقاصد مؤلفيها هو العلو، لكن المستخرجات أخص من هذه المؤلفات لأن المصنف فيها يتتبع أحاديث الكتاب المستخرَج عليه واحدًا واحدًا؛ لذا فما لا يجده من غير طريقهما فإنه يرويه عنهما أو يتركه، فهو قد حصر نفسه بهذا الكتاب المستخرَج عليه[(٢)].

القسم الثالث :

العلو بقدم وفاة الشيخ؛ بحيث يروي اثنان عن شيخ، وأحدهما أقدم وفاة من الآخر مثاله: روى البخاري عن قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا جرير، عن الأعمش، عن عمارة بن عمير، عن أبي معمر، قلت لخباب: أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر؟ قال: نعم،

(١) فتح المغيث (٣/ ٣٦٥)

(٢) فهذا أبو عبد الله بن الأخرم قد صنَّف مستخرجًا على صحيح مسلم، لكن قال الحاكم: سمعته غير مرة يقول: «ذهب عمري في جمع هذا الكتاب يعني المستخرج على كتاب مسلم، قال الحاكم وسمعته تندم على تصنيفه المختصر الصحيح المتفق عليه ويقول: من حقنا أن نجتهد في زيادة الصحيح..» السير (١٥/ ٤٦٧).
وقال الدارقطني :سمعت أبا محمد الحسن بن علي بن الحسن الحافظ المعروف بابن غلام الزهري بالبصرة يقول: «كان من الواجب للشيخ أبي بكر الإسماعيلي أن يصنف لنفسه شيئًا ويختار على حسب اجتهاده، فإنه كان يقدر عليه لكثرة ما كان كتب، ولغزارة علمه وفهمه وجلالته، وما كان له أن يتبع كتاب محمد بن إسماعيل البخاري فإنه كان أجلَّ من أن يتبع غيره أو كما قال» ينظر تاريخ جرجان (ص ١١٠). على أن بعض المستخرجين لا يقيد نفسه تمامًا بالكتاب، فهذا أبو عوانة في مستخرجه على صحيح مسلم جاء بزيادة طرق بل بزيادة أحاديث كثيرة، كما قال السخاوي في فتح المغيث.

قلنا: من أين علمت؟ قال: باضطراب لحيته[(١)]» وروى هذا الحديث أيضًا أبو العباس السراج عن قتيبة بن سعيد به[(٢)].

فإسناد البخاري والسراج كلاهما سداسي، لكن العلو هنا في روايته من طريق البخاري فقد توفي سنة (٢٥٦)، وأبو العباس السراج توفي سنة (٣١٣)[(٣)].

القسم الرابع:

العلو بقدم السماع، فيروي اثنان عن شيخ أحدهما سمع من الشيخ قديمًا مثاله: الحديث السابق أو مثلًا روى البخاري عن قتيبة بن سعيد، حدثنا سفيان، عن عمرو، سألنا ابن عمر رضي الله عنهما: أيقع الرجل على امرأته في العمرة قبل أن يطوف بين الصفا والمروة؟ قال: «قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم، فطاف بالبيت سبعًا، ثم صلَّى خلف المقام ركعتين، وطاف بين الصفا والمروة» وقال: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب:٢١][(٤)]

وأخرجه النسائي أيضًا عن قتيبة به[(٥)].

فهنا علو الرواية من طريق البخاري؛ لأنه أقدم سماعًا لقتيبة من النسائي، فقد سمع النسائي من قتيبة في أخريات حياته، وكان عمر قتيبة وقتها تسعين سنة[(٦)].

ورواية المتقدم سماعًا علوٌّ وإن لم يكن علو مسافة، ويتبين أثر هذا العلو في الرواة المختلطين؛ فسماع المتقدم منهم أعلى من سماع المتأخر ممن سمع منهم بعد الاختلاط.

(١) صحيح البخاري (٧٧٧).
(٢) مسند السراج (١١٦).
(٣) وذكر ابن الصلاح مثالاً آخر، ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث (٢٦١).
(٤) صحيح البخاري (١٦٢٣).
(٥) سنن النسائي (٢٩٦٠).
(٦) تهذيب الكمال (١/ ٣٣٨).

والظاهر أن هذا مراد من ذكر العلو بقدم الوفاة؛ إذ إنَّ الأقدم وفاة غالبًا سيكون أقدم سماعًا وإن كان ذلك ليس بلازم، لكن بعض الأمور تُحمل على الغالب؛ ولذا فالعلو بقدم الوفاة لم يذكره ابن طاهر المقدسي في كتابه (العلو والنزول في الحديث) الذي هو عمدة الباب، ولم يذكره ابن دقيق في الاقتراح، ولا النووي في اختصاره، ولا ابن حجر في النزهة، ومما يدل على أن المراد به قدم الوفاة أن ابن طاهر وابن دقيق لما ذكرا العلو بقدم السماع مثَّلا له بقدم الوفاة[١].

هذه أقسام العلو الاصطلاحي المقصود، وهناك علوٌّ معنوي كالعلو بكون رجال الإسناد أوثق أو أفقه وإن نزل العدد، وفي مثل هذا وردت أقوال النقاد؛ لذا قال عبد الله بن المبارك: «ليس جودة الحديث قُرب الإسناد، جودة الحديث في صحة الرجال»[٢]، وقال عبيد الله بن عمر

(١) قال ابن طاهر في العلو والنزول (٧٦): «الدرجة الثالثة من العلو تقدم السماع وتأخره مثاله أن يسمع تابعي من صحابي حديثًا وتقدم وفاة ذلك التابعي، ثم مثل بحديث رواه الحسن البصري وحميد الطويل عن أنس، والحسن توفي سنة عشر ومائة ، وحميد توفي سنة ثلاث وأربعين ومائة، قال : «فلا يكون الإسناد إلى الحسن مثل الإسناد إلى حميد وإن استويا في المرتبة، بل يكون الطريق إلى الحسن أعلى وأجل»، بل أورد مثالًا يكاد يكون صريحًا أن مراده بقدم الوفاة قدم السماع، فذكر أن البخاري حدَّث عن أحمد بن أبي داود عن روح حديث قوله صلى الله عليه وسلم لأُبي بن كعب: «إن الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن»، وحدَّث بهذا الحديث أبو عمرو بن السماك عن ابن أبي داود هذا وبين وفاته ووفاة البخاري ثمان وثمانون سنة، قال: «فهما وإن اجتمعا في المنزلة فقد افترقا في الجلالة وقدم السماع؛ فلا يكون الطريق إلى البخاري كالطريق إلى أبي عمرو ابن السماك». وقال ابن دقيق (٤٨): «وخامسها: العلوّ بقدم السماع وإن استوى العدد، كما إذا روى شيخ من شيوخنا حديثًا عن شيخ قديم الوفاة، كالحافظ أبي الحسن المقدسي، عن السِّلفي، وروينا نحن ذلك الحديث عن من تأخرت وفاته كابن بنت السِّلفي، فإن المقدسي توفي سنة إحدى عشرة وستمئة، وتوفي السِّبط سنة إحدى وخمسين، فالعدد بالنسبة إلى السِّلفي واحد، إلَّا أن الأول أقدم؛ فهذا يعدونه علوًّا، ويُثبتون له مزية في الرواية» على أن بعض المعاصرين ذكر أن الرواية عن متقدم الوفاة تُعد علوًّا فقد يكون الغالب من مرويات هؤلاء الذين تتقدم وفياتهم العزةُ والغرابةُ؛ إذ يَقِلُّ الرواة عنهم، بل قد يتفرد عنهم راوٍ واحد، فيغرب بتلك الطرق على أقرانه ومعاصريه، وهذا النوع من الطرق مرغوب فيه عند المتأخرين.. ينظر كتاب لسان المحدثين، محمد خلف سلامة (٤/ ٧٩)، ولعلَّ في المطلب الثاني من المبحث الثالث ما يؤيد هذا القول، لذا قال الخليلي في الإرشاد (١/ ١٧٩): «وقد يكون الإسناد يعلو على غيره بتقدم موت راويه وإن كانا متساويين في العدد» وضرب مثلاً برواية قتيبة بن سعيد (ت٢٤٢) عن مالك ورواية عبد الله بن وهب(ت١٩٨) عن مالك قال: «فهما سواء في مالك لكن ابن وهب لقدم موته وجلالته لا يوازيه قتيبة مع توثيقه وصلاحه»

(٢) شرح العلل لابن رجب (١/ ٦٢)، وفتح المغيث (٣/ ٣٧٨).

الرَّقي الحافظ: «حديث بعيد الإسناد صحيح خير من حديث قريب الإسناد سقيم أو قال: ضعيف»[(١)]، وقال ابن معين: «الحديث بنزول عن ثَبْتٍ خير من علو عن غير ذي ثَبْتٍ»[(٢)] وقال ابن دقيق لما ذكر الأقسام السابقة: «ومن الناس من يَعُدُّ العلوَّ الإتقان والضبط وإن كان نازلًا في العدد، وهذا علو معنوي والأول صوري ورعاية الثاني إذا تعارضا أولى[(٣)]»

ولا شك أن النظر في صحة الإسناد هي الأساس ؛ فالنازل الصحيح خير من العالي الضعيف، لكن الكلام هنا عن العلو الاصطلاحي بمعنى لو كان كلا الإسنادين رجالهما في مستوى واحد من الثقة والإتقان، وأحدهما ثلاثي والآخر رباعي، فالمقدم الثلاثي لعلوه، لا بالنظر إلى أمر خارج.

المبحث الثاني
العلو في رواية الحديث : مكانته ، وأسبابه .

وتحته مطلبان:

المطلب الأول: بيان مكانة العلو ومنزلته.

تواترت أقوال الأئمة -رحمهم الله- في الاهتمام بالأسانيد، والأخذ عن الثقات، قال شعبة بن الحجاج (ت١٦٠): «إنما تُعلم صحة الحديث بصحة الإسناد» وقال الثوري (ت١٦١): «الإسناد سلاح المؤمن، إذا

(١) الجامع (١/ ١٢٤)، وفتح المغيث (٣/ ٣٧٨).

(٢) الجامع للخطيب (١/ ١٢٤)، وفتح المغيث (٣/ ٣٧٧).

(٣) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص ٤٨). وقال الخطيب: «ليس العالي من الإسناد ما يتوهمه عوام الناس، يعدون الأسانيد فما وجدوا منها أقرب عددًا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم يتوهمونه أعلى»، ثم ذكر أمثلة لنُسَخٍ عاليةٍ موضوعه. وقال السلفي: «الأصل: الأخذ عن العلماء، فنزولهم أولى من علو الجهلة على مذهب المحققين من النقلة، والنازل حينئذ هو العالي في المعنى عند النظر والتحقيق». تنظر أقوالهم في معرفة علوم الحديث للحاكم (١٠)، ومسألة العلو لابن طاهر (١٩٨)، والإرشاد للخليلي (٣٨)، وفتح المغيث (٣/ ٣٥٤) (٤/ ٧٨).

لـم يكـن معـه سلاح فبـأي شـيء يقاتـل؟» وقـال ابـن المبـارك (ت١٨١): «الإسـناد عنـدي مـن الديـن، لـولا الإسـناد لقـال مَـن شـاء مـا شـاء، فـإذا قيـل لـه: مـن حدثـك؟ بقـي[١]» فهـذه النصـوص عـن الأئمـة -وغيرهـا كثيـر- تبيـن أهميـة الأسـانيد، وأنهـا المرجـع والحكـم في صحـة النقـل وعدمـه[٢]؛ مثلـه في الطريـق الحسِّـي لا يسـتطيع الإنسـان أن يصـل إلـى المدينـة التـي يريدهـا إلَّا إذا كان الطريـق سـالكًا سـليمًا،وإذا كان الأمـر كذلـك فـكل مـا يُحقـق صحـة الإسـناد وسلامتـه، وبعـده عـن الضعـف فهـو المطلـوب، ومـن ذلـك العلـو فيـه؛ لأنـه كمـا قـال ابـن الـصلاح: «العلـو يُبعـد الإسـناد مـن الخلـل، لأن كل رجـل مـن رجالـه يحتمـل أن يقـع الخلـل مـن جهتـه سـهوًا أو عمـدًا، ففـي قلتهـم قلـة جهـات الخلـل، وفي كثرتهـم كثـرة جهـات الخلـل، وهـذا جلـي واضـح[٣]» وقـال ابـن حجـر: «وإنمـا كان العلـو مرغوبًـا فيـه؛ لكونـه أقـرب إلـى الصحـة، وقلـة الخطـأ؛ لأنـه مـا مـن راوٍ مـن رجـال الإسـناد إلا والخطـأ جائـز عليـه، فكلمـا كثـرت الوسـائط وطـال السـند؛ كثـرت مظـان التجويـز، وكلمـا قلَّـت قلَّـت[٤]».

لـذا حـرص المحدثـون رحمهـم الله علـى الأسـانيد العاليـة وطلبوهـا ورحلـوا لأجلهـا، قـال الإمـام أحمـد «طلـب الإسـناد العالـي سـنة عمـن سـلف...»[٥]، ولمـا قيـل لـه: «أيرحـل الرجـل في طلـب العلـو؟ فقـال: بلـى والله شـديدًا، لقـد كان علقمـة والأسـود يبلغهمـا الحديـث عـن عمـر فلا يقنعهمـا حتـى يخرجـا إليـه فيسـمعانه منـه[٦]»، وقـد سُـئل عـن رجـل يقيـم ببلـده وينـزل في الحديـث درجـة فقـال: «ليـس يُطلـب العلـم هكـذا، لـو طُلـب

(١) ينظر في النقول السابقة: شرح علل الترمذي، لابن رجب (١/ ٣٦٠).
(٢) وقد يعرف النقاد خلل الإسناد من خلال النظر في المتن .
(٣) معرفة أنواع علوم الحديث (ص ٢٥٦)، وابن حجر في النزهة (١٢٢).
(٤) نزهة النظر (١٢٢).
(٥) الجامع لأخلاق الراوي (١/ ١٢٣).
(٦) معرفة علوم الحديث لابن الصلاح (٢٤٧).

العلم هكذا مات العلم ؛ إنما يؤخذ العلم عن الأكابر[(١)]» وقد رحل خلق من أهل العلم قديمًا وحديثًا إلى الأقطار البعيدة طلبًا لعلو الإسناد. كما ذكر الخطيب البغدادي رحمه الله.[(٢)]

ومعرفة العالي والنازل من الأسانيد من مباحث علم المصطلح[(٣)]، بل صدَّر به الحاكم كتابه فذكره كأول نوع من أنواع علوم الحديث[(٤)] وكذا الخطيب جعله من أوائل مباحثه في كتاب الجامع لأخلاق الراوي، وقبله الرامهرمزي في المحدث الفاصل، والمؤلفون في المصطلح يجعلون هذا المبحث في ثنايا مباحث هذا الفن وأوساطه جريًا على ترتيب ابن الصلاح، ومنهم من لم يلتزم ترتيبه؛ لذا ذكره ابن الجزري في منظومته في أوائل المباحث.

وطلب العلو والرحلة لأجله -خاصة في عصر الرواية- ليس ترفًا علميًّا، وكيف يكون ترفًا وهم يقطعون الفيافي ويفارقون الوِلْدان والبلدان؟! بل طلب العلو له فائدته على الراوي والمروي، أما الراوي فهي شهادة له على تثبته واحتياطه، فقد يكون هذا من دواعي رحلته، كما يدل على أمانته وعدم تدليسه في الأحاديث التي لم يسمعها بعلو من شيخه، فالرحلة مظنة عدم استيعاب حديث الشيخ لقصر اللقاء لذا يضطر أحيانًا إلى الانتخاب وعدم الاستيعاب، فربما سمع بعدُ أحاديث لم يسمعها ولم ينتخبها، فنزوله في الإسناد مع إمكانية إيهام العلو دليل صدقه وعدم تدليسه؛ فالشافعي ربما نزل في إسناده فروى

(١) طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى (١/ ١٩٨)، والآداب الشرعية والمنح المرعية، لابن مفلح (٢/ ٥٥).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (١/ ١١٥).

(٣) ينظر في تعريفه وفضيلته وأقسامه: المحدث الفاصل (٢١٤) ومعرفة علوم الحديث للحاكم (٥)، ومسألة العلو والنزول لابن طاهر القيسراني (١٨٩)، والجامع للخطيب (١/ ١١٥ - ١٢٥)، وعلوم الحديث لابن الصلاح (٢٥٥)، وفتح المغيث (٣/ ٣٤٤)، وسائر كتب المصطلح.

(٤) معرفة علوم الحديث (٥) .

عن مالك بواسطة ثلاثة رجال[(١)]، مع أنه من أخص تلاميذ مالك، ولما وثق الإمام أحمد معاوية بن عبد الكريم البصري الضال -الذي ضلَّ في طريق مكة- كأن بعضهم اتهمه بالتدليس عن عطاء بن أبي رباح المكي؛ فقيل لأحمد: «بعض ما روى عن عطاء لم يسمعه، فأنكره، وقال: هو يروي بعضها عن قيس وبعضها يقول: سمعت عطاء، أي فلا يدلس[(٢)]. وقال أبوداود: «الليث بن سعد روى عن الزهري، وروى عن خمسة عن الزهري..[(٣)]»ويروي أيضًا عن نافع مولى ابن عمر، وعن أربعة عن نافع[(٤)]، وسواء كان سماعه النازل قبل التقائه بنافع والزهري أو بعده بحيث تكون هناك أحاديث فاتته عنهما، ففيه منقبة لليث فبإمكانه التدليس بإسقاط هؤلاء بل التدليس هنا مما يحلو فيسقط خمسة رواة لكنه لم يفعل؛ لذا قال عنه أبو داود: «ليس أحدٌ ينزل نزوله[(٥)]»وقال الخليلي: «ومن حسن ديانته أنه مع إكثاره عن الزهري سماعا يروي ما فاته عن يونس بن يزيد وعقيل وغيرهما[(٦)]»

أما فائدة العلو بالنسبة للمروي ، فيتضح مما سبق نقله عن ابن الصلاح وابن حجر؛ ذلك أن كل رجل من رجال الإسناد يحتمل أن يقع الخلل من جهته سهوًا أو عمدًا، ففي قلتهم قلة جهات الخلل، وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل، وهذا جلي واضح ، فحين يروي الليث عن الزهري فاحتمال خطئه على الزهري وارد، لكن هذا الاحتمال يتضاعف لو روى عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن يزيد بن الهاد عن

(١) السير (٨/ ١٢٤). فقد روى الشافعي حديثًا عن شيخه سعيد بن سالم عن ابن جريج عن سفيان الثوري عن مالك.

(٢) الجرح والتعديل (٨/ ٣٨١)، وقوله (أي فلا يدلس) تفسير أبوبكر الأثرم ناقل النص عن أحمد، وقيس هو ابن سعد المكي.

(٣) سؤالات الآجري (١٤٩٧)، المرحمة الغيثية بالترجمة الليثية لابن حجر (٩).

(٤) المرحمة الغيثية بالترجمة الليثية لابن حجر (٩).

(٥) سؤالات الآجري (١٥٠٨).

(٦) الإرشاد (١/ ٢٠١)،وقارنه بغيره ممن يدلس؛ انظر السير (٨/ ١٥-١٦).

إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عنه، فاحتمال أن صالح يخطئ على الزهري، فإن سلم فاحتمال أن إبراهيم قد أخطأ عليه، فإن سلم فيزيد، فإن سلم فسعيد، فإن سلم فخالد، فإن سلم فالليث، كالطريق الحسي كلما كان الطريق طويلًا زاد احتمال الحوادث؛ لذا ذكروا من وجوه الترجيح بين الأحاديث المتعارضة -إذا لم يمكن الجمع، ومعرفة الناسخ- ترجيح ما كان أعلى إسنادًا[(١)]، فكلما علا الإسناد قلَّ احتمال الخطأ، وهذا الخطأ إما في الإسناد أو المتن أو فيهما.

ومثال الخطأ في الإسناد: قال أبو أسامة حماد بن أسامة: «كنت عند سفيان الثوري فحدثنا زائدة، عن شعبة، عن سلمة بن كهيل، عن سعيد بن جبير في قول الله تعالى: ﴿فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾[الزمر:٦٨]...الحديث، فقال سفيان: يا أبا الصلت -يعني زائدة بن قدامة- إنك لثقة، وإنك لتحدث عن ثقة، ولكن قلبي لا يحتمل أن ذا من حديث سلمة، فكتب سفيان: من سفيان إلى شعبة بن الحجاج، إنك قد حدّث عنك رجل ثقة، عن سلمة بن كهيل، عن سعيد بن جبير، ﴿فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾؟ فكتب إليه: من شعبة إلى سفيان، إن هذا الرجل قد غلط علي، إنما حدثني عمارة بن أبي حفصة، عن حجر الهجري، عن سعيد بن جبير[(٢)]» فبهذه المكاتبة علا سفيان في الإسناد واكتشف خطأ الرواية.

ومثاله في المتن: ما رواه علي بن الجعد عن شعبة، عن إسماعيل بن إبراهيم ابن علية، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس بن مالك -رضي الله عنه-: «أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التزعفر». ثم إن ابن الجعد علا في إسناده واكتشف أن شعبة وهم فيه؛ حيث أورده بلفظ العموم فقال ابن الجعد: «ثم لقيت إسماعيل، فسألته عنه، وحدثته

(١) التقييد والإيضاح (٢٨٧).
(٢) تاريخ بغداد (٨/ ٤٣٠).

أن شعبة حدثنا به عنه، فقال: ليس هكذا حدثته، وإنما حدثته أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يتزعفر الرجل»، وقد رواه أبو بكر بن أبي شيبة، وعمرو الناقد، وزهير بن حرب، وابن نمير، وأبو كريب، وغيرهم عن إسماعيل بن علية، به بلفظ: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتزعفر الرجل[(١)]».

وبالرواية العالية تبين خطأ تأويل ابن حجر فقد قال بعد ذكره احتمال أن شعبة اختصر المتن: «.. ويحتمل أن يكون إسماعيل اختصره لما حدث به شعبة، والمطلق محمول على المقيد[(٢)]»

ومن ذلك: أن علي بن عاصم قال حدثنا محمد بن أبي ليلى، عن يزيد بن أبي زياد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء بن عازب، قال: «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قام إلى الصلاة فكبَّر ورفع يديه حتى ساوى بهما أذنيه ثم لم يعد». قال علي: فلما قدمت الكوفة قيل لي: إن يزيد حي، فأتيته فحدثني بهذا الحديث، فقال: حدثني عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء، قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قام إلى الصلاة فكبر ورفع يديه حتى ساوى بهما أذنيه، فقلت له: أخبرني ابن أبي ليلى أنك قلت: ثم لم يعد؟، قال: لا أحفظ هذا فعاودته، فقال: ما أحفظه[(٣)]».

وبالعلو يستطيع الوقوف على الأسانيد المنقطعة والْمُدلّسة، ومن أمثلة ذلك: أن شعبة حدث عن قتادة عن سعيد بن جبير عن ابن عمر: أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نبيذ الجر.

---

(١) ينظر: صحيح مسلم (٢١٠١)، ومسند البزار (٦٣٧١)، والمحدث الفاصل (ص٣٨٩-٣٩٠)، وشرح معاني الآثار (٢/ ١٢٨)، وعذّر الرامهرمزي لشعبة فقال: «وأحسب شعبة قصد المعنى، ولم يفطن لما فطن له إسماعيل، وشعبة شعبة».

(٢) فتح الباري (١٠/ ٣٠٤).

(٣) سنن الدارقطني (١/ ٢٩٤)، وينظر أمثلة أخرى: الرحلة في طلب الحديث للخطيب (٤٦) (٤٧)، والموضوعات (١/ ٢٤١).

قال شعبة: قلت لقتادة: سمعته من سعيد بن جبير؟ قال: حدثني به أيوب، فلقيت أيوب، فسألته؟ فحدثني به عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم. فقلت لأيوب: سمعته من سعيد بن جبير؟ قال: لا، حدثني به أبو بشر، فلقيت أبا بشر، فسألته؟ فحدثني أنه سمع من سعيد بن جبير، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه نهى عن نبيذ الجر[(١)]» فرواية شعبة عن قتادة علوٌ صوري، وروايته عن أبي بشر علوٌ حقيقي.

ومن ذلك القصة المشهورة عن شعبة في سفره لمكة ثم المدينة ثم البصرة؛ كي يتثبت من اتصال إسناد حديث[(٢)].

وبالعلو يُرغب في حديثه فيحرص المتأخرون في رواية الأحاديث من طريقه، فيحظى بشرف تبليغ السنة ونقلها وحفظها؛ لذا كان المزي والذهبي وغيرهما يحرصون على رواية الأحاديث من طريق الطبراني لعلو إسناده كما سيأتي.

فالعلو مطلب الرواة بعكس النزول؛ لذا قال يزيد بن هارون الواسطي المجمع على حفظه وإتقانه بل قال عنه أبو حاتم: «ثقة إمام، لا يُسأل عن مثله» قال يزيد: «أحفظ أربعة وعشرين ألف حديث بالإسناد -ولا فخر- وأحفظ للشاميين عشرين ألف حديث لا أُسأل عنها» وبيّن الذهبي أن سبب ذلك النزول فقال: «لأنه أكثر إلى الغاية عن محدثي الشام: ابن عياش، وبقية، وكان ذاك نازلًا عنده..[(٣)]»

وما شَهَر بعض الأجزاء المفردة والكتب المصنفة إلا العلو أو الغرابة كالمحامليات والْمُخلِّصِيات والخِلَعيات والثقفيات والقطيعيات والطيوريات والمهروانيات والحِنّائِيات والمزكيات والغيلانيات.

(١) علل ابن أبي حاتم (١٥٦١)، وأبو بشر هو جعفر بن أبي وحشية.
(٢) تنظر القصة في المحدث الفاصل (٣١٣)، وضعفاء العقيلي (٢/ ١٩١).
(٣) السير (٩/ ٣٥٩-٣٦٠).

وبالنظر في كتب الفهارس والأثبات يلحظ القارئ اهتمام المحدثين بالعلو وتخصيص أحاديثهم العالية بالتأليف في جزء حديثي، فهي مما ينتخبه المحدث من مرويات شيوخه ،وما أكثر الكتب الموسومة بالفوائد المنتخبة العوالي والغرائب[١] ،ومن لطائف هذه الأجزاء: جزء البيْتُوتَة ،ذكره ابن حجر ضمن مرويّاته وقال: «جزء البيتوتة وهو جزء لطيف من عوالي أبي العبّاس السَّرّاج (ت ٣١٣) كان لا يحدّث به إلاّ من بات عنده ليلة[٢] » .

وبالعلو قد يُساوي الراوي شيخه في الإسناد، بل قد يعلو عليه فيكون شيخه كأنه مصافحٌ له، ومن ذلك ما رواه سفيان بن عيينة عن شيخه عمرو بن دينار عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح السمان، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن تميم الداري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الدين النصيحة...الحديث، ثم التقى سفيان بسهيل بن أبي صالح قال: «فلما لقيت سهيلًا، قلت: لو سألتُه لعله يُحدثنيه عن أبيه فأكون أنا وعمرو فيه سواء، فسألتُه، فقال سهيل: أنا سمعتُه من الذي سمعه منه أبي، أخبرني عطاء بن يزيد..فذكره[٣] ».

فالعلو شهوة يتطلع إليها المحدث؛ حتى أن بعض الكذابين والمتروكين ربما أسقطوا الواسطة والواسطتين كي يعلو بالإسناد؛ فهذا

(١) ينظر مثلاً فهرسة ابن خير الإشبيلي، والمعجم المفهرس لابن حجر، والرسالة المستطرفة للكتاني، وهدية العارفين للبغدادي، وخزانة التراث – فهرس مخطوطات (العوالي) إصدار مركز الملك فيصل، وقد استعرضها وتوسع في ذكرها د. سعود الجربوعي في المجلد الأول من تحقيقه للمهروانيات، وأحيانًا يقال: الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب، قال د. الجربوعي (١/ ١٥٢):«كتب الفوائد الّتي وُصِفت أحاديثها بأنّها صحاح، أو اشتملت على عدد منها فإنّ المقصود – فيما يبدو –: أنّ غالب أحاديثها مستخرجة على الصحيحين أو أحدهما، ولم أرَ فيما نظرتُ فيه من كتب الفوائد الموصوفة بهذه الصّفة ما يخرم هذا القصْد « وأعظم مقاصد الاستخراج العلو كما تقدم .

(٢) المعجم المفهرس ص٢٥٠ . وقد طبع بتحقيق أبي الأشبال الزهيري عام، ١٤٠٨ هـ وجاء على صفحة الغلاف في الأصل المخطوط : «سُمِّي هذا الجزء بالبيتوتة؛ لأن السراج ما كان يقرؤها إلا لمن ينام على باب داره ليلة واحدة، وهي من العوالي، كان يقصد بذلك إعزاز الحديث».

(٣) مسند الحميدي (٨٦٠)، وصحيح مسلم (٥٥)، وعلل ابن أبي حاتم (٢٠١٩)، وصحيح ابن حبان (٤٥٧٥).

ابن سمعان قال عنه الإمام أحمد: «زعموا، أخرج كتابه فإذا فيه: ابن جريج، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد، فقال: حدثنا جابر بن زيد[(١)]»وما أكثر الرواة الذين رووا عن الصحابي الجليل أنس بن مالك ساكن البصرة -وهم كاذبون - لكونه من آخر الصحابة موتًا وكلٌ يريد وصلًا به لتُرغب أحاديثهم وتعلو أسانيدهم، فهذا أبو هدبة الفارسي كان بالبصرة قال عنه ابن معين: «قدم علينا هاهنا، فكتبنا عنه عن أنس بن مالك، ثم تبين لنا كذبه، كذاب خبيث» وقال هشيم لما ذُكر له هذا الرجل: «قد طلبنا أصحاب أنس منذ عشرين سنة فلم نقدر عليهم». والمضحك -وشر البلية ما يُضحك- أنه يروي ما فيه دعاية له ولمن يسمع منه، فقد قال سمعت أنس بن مالك يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «طوبى لمن رآني، ومن رأى من رآني، ولمن رأى من رأى من رآني[(٢)]»، وقد تابعه على هذا الدجل موسى الطويل فروى هذا الحديث عن أنس رضي الله عنه[(٣)].

كما أن العلو من أغراض المدلسين، فقد يسقطون الوسائط ويروون بالعنعنة إيهامًا لعلو الإسناد قال الإمام أحمد: «كان مبارك يرسل عن

(١) سؤالات أبي داود رقم (٥٧٠)، وقال عبد الله بن المبارك، قلت لشريك: أتعرف أبا سعيد البقال؟ قال: إي والله، أنا أعرفه عالي الإسناد، أنا حدثته عن عبد الكريم الجزري، عن زياد بن أبي مريم، عن عبد الله بن معقل، عن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الندم توبة». فتركني وترك عبد الكريم، وحدث عن عبد الله بن معقل، عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم. تهذيب الكمال (١١/ ٥٤)، وقال الدارقطني عن أحدهم: (..حدثت بأحاديث فأخذها وترك اسمي واسم شيخي وحدث بها عن شيخ شيخي). لسان الميزان (٣/ ٤٥٠)، وحدّ الكذاب هو الرواية عمن يمكن إدراكه والسماع منه كي لا يُفتضح، ومع ذلك فقد فضحهم الله بالتاريخ، وبالنسيان، وبعضهم بما يشبه الجنون فلا يبالي بالتاريخ كرتن الهندي الذي ادعى الصحبة بعد قرون من وفاة خير البرية عليه الصلاة والسلام، قال الذهبي في الميزان (٢/ ٤٥): «وما أدراك مارتن! شيخ دجال بلا ريب، ظهر بعد الستمائة فادعى الصحبة، والصحابة لا يكذبون، وهذا جرئ على الله ورسوله، وقد ألفت في أمره جزءا.»

(٢) ينظر: ترجمته في تاريخ بغداد (٧/ ١٥٧). والحديث يُروى من غير حديث أنس رضي الله عنه.

(٣) ينظر: حديثه في السير (٢١/ ١٤٢) وقال الذهبي: «موسى غير ثقة، عاش بعد المائتين، وزعم أنه رأى أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها» وفي الميزان (٤ / ٢١٠) أسند عن موسى قوله: «رأيت عائشة رضي الله عنها بالبصرة على جمل أورق في هودج أخضر» ثم قال الذهبي: «انظر إلى هذا الحيوان المتهم، كيف يقول في حدود سنة مائتين إنه رأى عائشة! فمن الذي يصدقه!»

الحسن، قيل: يدلس؟ قال: نعم، قال: وحدث يومًا عن الحسن بحديث فوقف عليه، قال: حدثنيه بعض أصحاب الحديث عن أبي حرب، عن يونس» فهنا أسقط ثلاث وسائط[(١)].

كما أن العلو محل عزاء وتسلية، قال علي بن عاصم الواسطي: «خرجت إلى منصور بن المعتمر، فدخلت الكوفة يوم مات، فقعدت أبكي، فقال لي شيخ قاعد: يا فتى، مالك تبكي؟ قلت: خرجت من واسط إلى هذا الشيخ فوجدته قد مات، فقال: ألا أدلك على من شهد عرس أمه؟ قلت: بلى، قال: أنا، فإذا هو حصين بن عبد الرحمن، فكتب عنه» وفي رواية: «فجعلت أكتب عنه شهرًا[(٢)]»

كما أن النزول محل عقوبة وتأديب، فقد قال عباس النرسي: «أضجروا يومًا معتمرًا فحلف ألا يحدث إلا عن رجل حي، فحدث عن ابن عيينة وابن المبارك وعبد الرزاق[(٣)]».

وقد يقع المحدث في الفخر والعجب بسبب العلو؛ فإذا مات أقرانه بقي منفردًا بالحديث فتكون الرحلة إليه، ولو سُمع من غيره لنزل به الإسناد؛ لذا تجدهم يقولون في التراجم: «بموته نزل الإسناد درجة» قال أبو زرعة الرازي: «من فاته هشام بن عمار يحتاج أن ينزل في عشرة آلاف حديث[(٤)]».

ومن الفخر الذي وقع فيه أحدهم؛ قال الإمام أحمد: حدثنا يومًا ابن عيينة بحديث عاصم، عن زر، عن صفوان في المسح على الخفين.. ثم قال سفيان: من بقي يحدث بهذا عن عاصم؟ قال أبي: فلما انتهى إلى

(١) المعرفة والتاريخ (٢/ ٦٣٣)، ينظر أمثلة: تاريخ بغداد (١٠/ ٦٠)، (١٦/ ٥٧٩). والمدلس يأتي بصيغة محتملة، أما الكذاب والمتروك فيدعي السماع ولا يبالي.

(٢) إكمال التهذيب (١١/ ٣٧٥)، والسير (٩/ ٢٥٣)، وعلل أحمد (١١٩٩) وفيه أن القصة مع هشيم بن بشير، وحصين هو ابن عبد الرحمن السلمي ابن عم منصور بن المعتمر.

(٣) علل أحمد (٣٩٦٥).

(٤) السير (١١/ ٤٣٠) ومثال آخر (١١/ ٥٠٤)، لذا فبعض المحدثين ربما أخذ على تحديثه بأسانيده العالية أجرًا ينظر أمثلة لذلك: السير (١٢/ ٣٢٢) (١٨/ ٣٧٣) (١٨/ ٦١٣) (١٩/ ٢٥٨).

موضع المسح. قال: كنا إذا كنا سفرًا أو مسافرين ارتج، شك، ثم قال: أُرانا أُخذنا بما قلنا[١]»

و سبق أن الأحاديث العالية الأسانيد موضع انتخاب وانتقاء ، وأكثر ما ينتخبه المحدثون الأحاديث العوالي والغرائب سواء كان العلو مطلقًا أو نسبيًّا، وقد جمع ابن منده، وبعده أبو عبد الله الحاكم، وبعده أبو إسحاق الحبال عوالي أحاديث ابن عيينة[٢].

فالعوالي من جملة الأماني، وأجمل الأمالي،وقد قيل ليحيى بن معين في مرضه الذي مات فيه: «ما تشتهي؟ قال بيت خالي وإسناد عالي[٣]».

وربما آثر بعضهم العالي الضعيف نسبيًّا على النازل إذا كان الحديث ثابتًا، قال الإمام أحمد: «محمد بن سواء هو عند أصحاب الحديث أحلى من الخفاف إلا أن الخفاف أقدم سماعًا[٤]» وقال الإمام مسلم لما أنكر عليه روايته عن بعض الضعفاء في صحيحه: «وإنما أدخلت من حديث أسباط، وقطن، وأحمد، ما قد رواه الثقات، عن شيوخهم إلا أنه ربما وقع إليَّ عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول، فأقتصر على أولئك، وأصل الحديث معروف من

(١) العلل برواية عبد الله (٧٢٢)، وينظر تاريخ بغداد (١٠/ ٣٦٠).

(٢) السير (٨/ ٤٦٦).

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٦٣).

(٤) علل أحمد (٢٥٧٦)، ومثله لو كان العالي مِن رواية مَن مُسّ ببدعة ممن لا يروي عنهم، قال أبو حاتم عن شيبان بن فرُّوخ البصري مُسند عصره: «كان يرى القدر، واضطر الناس إليه بأخرة -يعني: أنه تفرد بالأسانيد العالية-» السير (١١/ ١٠٢).

رواية الثقات[(١)]». فالحرص على العلو ربما يجعل الراوي يُقَدِّم الثقة على الأوثق، أو الضعيف على الثقة؛ قال إبراهيم بن أبي طالب لمسلم: «كيف استجزت الرواية عن سويد بن سعيد في الصحيح؟ قال: فمن أين كنت آتي بنسخة حفص بن ميسرة؟»

وسويد ضعيف الحديث؛ إلا أن مسلمًا روى عنه لعلو إسناده فقد عُمِّر مائة سنة وهو يروي نسخة عن حفص بن ميسرة، وهذا مثال يتضح به ما سبق: قال مسلم رحمه الله: «حدثني سويد بن سعيد، حدثنا حفص بن ميسرة، حدثني زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لتتبعن سنن الذين من قبلكم، شبراً بشبر وذراعاً بذراع، حتى لو دخلوا في جحر ضب لاتبعتموهم»، قلنا: يا رسول الله آليهود والنصارى؟ قال: «فمن».

ثم قال: «وحدثنا عدة من أصحابنا، عن سعيد بن أبي مريم، أخبرنا أبو غسان وهو محمد بن مطرف، عن زيد بن أسلم، بهذا الإسناد، نحوه، قال أبو إسحاق إبراهيم بن محمد: حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا ابن أبي مريم، حدثنا أبو غسان، حدثنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، وذكر الحديث نحوه[(٢)]»

فبدأ مسلم بالسند الخماسي الذي يرويه عن سويد، ثم عضده بالسند السداسي، وظاهرٌ أن هذا أعلى ما عنده عن غير سويد لقوله: «حدثنا

(١) أجوبة أبي زرعة (٢/ ٦٧٦)، وصيانة صحيح مسلم لابن الصلاح (٩٩) وأسباط هو ابن نصر، وقطن هو ابن نُسير، وأحمد هو ابن عيسى، وقد ذكر ابن الصلاح فصلًا فيمن عاب على مسلم روايته عن جماعة من الضعفاء وذكر جملة من الأجوبة فقال: «الرابع: أن يعلو بالشخص الضعيف إسناده، وهو عنده برواية الثقات نازل، فيذكر العالي ولا يطول بإضافة النازل إليه مكتفيًا بمعرفة أهل الشأن بذلك، وهذا العذر قد رويناه عنه تنصيصًا...» ثم ذكر أعلاه ثم قال في نهاية الفصل: «وفيما ذكرته دليل على أنَّ من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في صحيحه بأنه من شرط الصحيح عند مسلم فقد غفل وأخطأ، بل ذلك يتوقف على النظر في أنه كيف روى عنه؟ وعلى أي وجه روى عنه..».

(٢) صحيح مسلم (٢٦٦٩)، وينظر حديث (١٨٣) (٩٠٧) (١٥٧٩) (٢١٢١) (٢١٦١) (٢٥٩٨) وغيرها.

عدة من أصحابنا»، ثم أضاف إبراهيم بن محمد بن إسحاق راوي صحيح مسلم طريقًا له ساوى به مسلمًا في السند السداسي وعلا به لأنه عن الذهلي، ومسلم لم يخرج لمحمد بن يحيى الذهلي في صحيحه.

فالحاصل أن المحدث قد يتنازل عن بعض شروطه رغبةً في العلو، وقد قال الحافظ أبو عبد الله ابن الأخرم: «استعان بي السراج في تخريجه على صحيح مسلم، فكنت أتحير من كثرة حديثه وحسن أصوله، وكان إذا وجد الخبر عاليًا يقول: لا بد أن نكتبه؛ فأقول: ليس من شرط صاحبنا فيقول: فشفعني في هذا الحديث الواحد[(١)]»

وبعضهم ربما غلبته شهوة العلو فيروي عن الضعفاء والهَلْكى، أو بعض أهل البدع، قال إسحاق الطالقاني: سألت عبد الله بن المبارك عن أبي سعد البقال، فقال: كان قريب الإسناد. قال أبو حاتم: يريد ابن المبارك بقوله «كان قريب الإسناد»: أي إنا كتبنا عنه لقرب إسناده، ولولا ذاك لم نكتب عنه شيئًا[(٢)]»

وقال أحمد بن عبد الله الأصبهاني: لقيت عبد الله بن أحمد بن حنبل. فقال: أين كنتَ؟ فقلت: في مجلس الكديمي، فقال: لا تذهب إلى ذاك فإنه كذاب، فلما كان في بعض الأيام مررت به وإذا عبد الله بن أحمد يكتب عنه، فقلت: يا أبا عبد الرحمن، أليس قلتَ: لا تكتب عن هذا فإنه كذاب؟ قال: فأومأ إلي فيه أن اسكت، فلما فرغ وقام من عنده، قلت: يا أبا عبد الرحمن، أليس قلتَ: لا تكتب عنه؟! قال: إنما أردت بهذا أن لا يجيء الصبيان فيصير واقعنا في الإسناد واحد، وإنما هو يحيي الموتى، أسانيد قد مات أصحابها منذ سنين![(٣)]»

ومثل هؤلاء النقاد يعرفون الأحاديث التي تُحتمل من هؤلاء، ولما

(١) السير (١٤/ ٣٩٤)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٢١٥).
(٢) المجروحين؛ لأبي حاتم بن حبان (١/ ٣٩٩).
(٣) سؤالات السلمي للدارقطني (٤٠٤)، وينظر السير (١٦/ ١٢٧).

قال الثوري: «اتقوا الكلبي قيل له: إنك تروي عنه؟ قال: أنا أعرف صدقه من كذبه[(١)]»

كما أن بعضهم لا شهوة له في هذا الباب، فالمهم روايته الحديث سواء كان سنده عاليًا أم نازلًا قال الفريابي: «كنت بمكة فجئت إلى سفيان (الثوري).. فربما قال: أريد أن أذهب إلى شيخ، فتعالَ معي، فأقول له: اذهب فاسمع فإذا رجعتَ فحدثني عنه، قال فكان يفعل ذلك[(٢)]» وقد يكون النزول لعذر كمن طلب الحديث على كِبَر، أو لم تتهيأ له الرحلة ولُقيا الكبار[(٣)].

وتبين مما سبق أن سبب تفضيل العالي على النازل هو كونه أقرب للصحة من حيث إنه أقل احتمالًا للخطأ والخلل؛ وحينئذ فإذا كان هذا الخلل موجودًا في الإسناد العالي صار العلو شكليًّا وصوريًّا، وصار العالي حقيقة هو النازل الصحيح، وهذا العلو المعنوي، وقد توارد الأئمة على تفضيل النزول في مثل هذه الحال، ثم إن كان هذا الضعف في إسناد العالي من قبيل المنكر والموضوع فإنه لا عبرة به، ووجوده كعدمه، واشتد نكير الأئمة على من يتطلب العلو من هذه الطرق[(٤)]، قال الذهبي بعد أن ذكر جملة من الكذابين: «وما يُعنى برواية هذا الضرب، ويفرح بعلوها إلا الجَهَلَة»[(٥)].

(١) المجروحين (٢/ ٢٥٦).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (١/ ١٢٠) تحت باب: «من اجتزأ بالسماع النازل مع كون الذي حدث عنه موجودًا»

(٣) ينظر: تاريخ بغداد (٤/ ١٦٩)، ومن غرائب النزول في رواية الكتب والأجزاء أن أبا عمر الطلمنكي الأندلسي وهو ممن رحل (ت٤٢٩) قد عاصر الحاكم وكتب كتابه علوم الحديث في سنة تسع وثمانين وثلاثمائة عن شيخ سماه، عن رجل آخر، عن الحاكم، ولعلَّ سبب ذلك بُعد الديار، فالحاكم في المشرق، وهذا في المغرب . السير (١٧/ ١٦٦).

(٤) تنظر أقوالهم في معرفة علوم الحديث للحاكم (١٠)، ومسألة العلو لابن طاهر (١٩٨)، والإرشاد للخليلي (٣٨)، وفتح المغيب (٣/ ٣٥٤) (٤/ ٧٨).

(٥) الميزان (٤/ ٥٢٢)، وينظر أيضًا: تاريخ الإسلام (١٢/ ٤٧٤- ٤٧٥). لأن الغرض الأساس من العلو قلة احتمال الخطأ لقلة الوسائط، وهنا وقف على الخطأ، فالرواية هنا عين الخطأ.

أما إذا كان الإسناد ضعيفًا فأمره أخف، مع الإقرار بأن النازل الصحيح أولى منه؛ وذلك لأن الضعيف يكون متابعًا في الإسناد النازل عن ذلك الشيخ، فيجبر ذلك الضعف، كما سبق بيانه في رواية مسلم لبعض العوالي عن بعض الضعفاء[(١)].

وإذا كان هذا في العلو المطلق إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن باب أولى أن يُقال في العلو النسبي إلى أصحاب المصنفات؛ إذ المصنفات موجودة، والأحاديث مكتوبة. قال ابن حجر في العلو المطلق: «فإن اتفق أن يكون سنده صحيحًا كان الغاية القصوى، وإلا فصورة العلو فيه موجودة، ما لم يكن موضوعًا فهو كالعدم»[(٢)].

لكن إذا تضمن الإسناد العالي الضعيف زيادة في المتن أو نحو ذلك، فإنه لا يحكم بصحتها، بل لا بد من اجتماع شروط الصحة في الخبر[(٣)].

المطلب الثاني: أسباب علو الراوي في إسناده.

لعلو الراوي في أسانيده أسباب؛ منها:

١-تقدم الراوي في الطلب وسماع الحديث، فيدرك رواة لا يدركهم من تأخر؛ لذا كان المحدثون يبكرون بإسماع أبنائهم، وكثيرًا ما تقرأ في التراجم: «سمّعه أبوه من فلان»[(٤)]، بل يرحلون بهم لأجل السماع وإدراك الشيوخ من البلدان الأخرى، لذا تجده يشارك أباه في كثير من الشيوخ، فهذا عبد الرحمن بن بشر بن الحكم النيسابوري (ت٢٦٠) رحل به والده إلى مكة، وسمع من سفيان بن عيينة وهو دون البلوغ، وكان والده يفخر بذلك، قال عبد الرحمن: «حملني أبي على عاتقه

(١) وينظر: شرح التبصرة والتذكرة للعراقي (١/ ٣٤٣)، وفتح المغيث (٢/ ١٨٦)، وما زال الأئمة يوردون المتابعات والشواهد لرواة ضعفاء مستأنسين بها.

(٢) نزهة النظر (١٢١).

(٣) فتح المغيث (١/ ٧٠).

(٤) وفي المتأخرين تجدهم يستجيزون لأبنائهم من هؤلاء الشيوخ.

في مجلس سفيان بن عيينة، وقال: يا معشر أصحاب الحديث، أنا بشر بن الحكم، سمع أبي من سفيان بن عيينة، وسمعت أنا منه،وهذا ابني قد سمع منه[(١)]» فألحق سفيان الحفيد بالجد وكانا في طبقة واحدة.

وابن أبي حاتم ارتحل به أبوه فأدرك الأسانيد العالية، وقال عن رحلته للحج: «أخرجني أبي سنة خمس وخمسين ومائتين وما احتلمت بعد، فلما بلغنا الليلة التي خرجنا فيها من المدينة نريد ذا الحليفة احتلمت، فحكيتُ ذلك لأبي؛ فسُرَّ بذلك وقال: الحمد لله حيثُ أدركتَ حجة الإسلام[(٢)]» ولا يخفى أن مكة زمن الحج فرصة المحدثين؛ إذ يَفِدُ إليها المحدثون من أقطار الدنيا.

وقال الخطيب عن ابن أبي داود: «رحل به أبوه من سجستان يطوف به شرقًا وغربًا، وسمَّعه من علماء ذلك الوقت..[(٣)]» وهذا أبو الوقت عبد الأول السِّجزي (ت٥٥٣)، كان أعلى الناس إسنادًا في عهده إلى البخاري فقد سمَّعه والده وعمره سبع سنوات من الداوودي عن السرخسي عن الفربري عن البخاري، وطال عمره، وكان يقول: «لم يبقَ من أقراني أحد سواي، حتى صارت الوفود ترحل إليَّ من الأمصار.. قد قبرت ممن سمع عليّ خلقًا كثيرًا»[(٤)].

٢- ومن أسباب العلو: طول عمر الشيخ، فالرواة المعَمَّرون لهم حظوتهم وحضورهم، وربما فاقوا غيرهم في الشهرة وإن كانت أحاديثهم قليلة، فمثل هؤلاء قد انقرض جيلهم ودنا رحيلهم، فيحرص الطلاب خاصة الناشئة على السماع منهم؛ لأن هؤلاء

(١) السير (١٢/ ٣٤٢).

(٢) تاريخ دمشق (٣٥/ ٣٦٠)، وطبقات علماء الحديث (٣/ ١٨)، والسير (١٣/ ٢٦٣)، وكثيرًا ما يقول في تراجمه: سمعت منه مع أبي، أو كتبت عنه مع أبي.

(٣) تاريخ بغداد (٥/ ٣١٩) (١١/ ١٣٦) ، وانظر قصته مع أحمد بن صالح المصري ،في تاريخ بغداد ،وتهذيب الكمال (١/ ٣٤٢).

(٤) الكامل لابن الأثير (٩/ ٢٥٥)، والسير (٢٠/ ٣٠٩) وكان قدم إلى بغداد سنة (٥٥٢) يريد الحج، فازدحم الناس عليه وكان العدد كبيرًا جدًّا، وسمعوا منه صحيح البخاري عدة مرات.

المعمرين يُلحقون الأحفاد بالأجداد والصغار بالكبار، فيكون هذا الشاب في طبقة جده أو جد أبيه[١].

لذا تجد أهل التراجم يقولون عن مثل هؤلاء: «عُمِّر طويلًا وكثر الناس عليه» أو «عمِّر دهرًا واحتيج إليه» أو «ألحق الأحفاد بالأجداد» أو «عُمّر حتى أدركه الأحداث « ونحو هذه العبارات.

يضاف إلى ذلك وصية العلماء بالأخذ عن الأكابر كقول ابن مسعود رضي الله عنه:»لا يزال الناس بخير ما أخذوا العلم عن أكابرهم وعن أمنائهم وعلمائهم فإذا أخذوه من صغارهم وشرارهم هلكوا[٢]»

فسفيان بن عيينة روى عنه الجد والأب والحفيد كما سبق لأنه عُمّر تسعين سنة تقريبًا، وهذا بندار محمد بن بشار البصري قال: «كتب عني خمسة قرون[٣]» أي خمس طبقات من الرواة، ومثله الحسن بن عرفة (ت٢٥٧) يقول: «قد كتب عني خمسة قرون» ولما سُئل كم تعد من السنين؟ قال: مائة سنة وعشر سنين، لم يبلغ أحد من أهل

(١) لكن يخشون على هؤلاء المعمرين الخرف؛ لذا يضطرون أحيانًا إلى امتحانهم، وانظر قصة طريفة لما حصل مع أبي إسحاق الهجيمي الذي عمر مئة وثلاث سنوات، فتح المغيث (٣/ ٢٣٥)، وللذهبي جزء مطبوع بعنوان أسماء من عاش ثمانين سنة بعد شيخه أو بعد سماعه، وله جزء كبير فيمن جاوز المائة من المشايخ، ينظر السير (٢١/ ٣٨)، كما أن بعض هؤلاء المعمرين قد يحمله الشره على ادعاء سماعات لم تحصل، فدعواه ربما لا يجد من يكذبها لأن أقرانه قد ماتوا، فهذا المُعمر يعلى بن الأشدق الحراني قال عنه أبو مسهر: «قدم دمشق، وكان أعرابيًّا، فحدث عن عبد الله بن جراد سبعة أحاديث، فقلنا: لعله حق، ثم جعلها عشرة، ثم عشرين، ثم جعلها أربعين»، ويزعم أن ابن جراد صحابي، السير (٨/ ٢٧٢) وينظر تاريخ بغداد (٢/ ٣٠٠).

(٢) الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادي (٢/ ١٥٥)، وفيه قال ابن قتيبة شارحًا: «لا يزال الناس بخير ما كان علماؤهم المشايخ ولم يكن علماؤهم الأحداث لأن الشيخ قد زالت عنه ميعة الشباب وحدته وعجلته وسفهه واستصحب التجربة والخبرة فلا يدخل عليه في علمه الشبهة ولا يغلب عليه الهوى ولا يميل به الطمع ولا يستزله الشيطان استزلال الحدث،ومع السن الوقارُ والجلالة والهيبة والحدث قد يدخل عليه هذه الأمور التي أمنت على الشيخ فإذا دخلت عليه وأفتى هلك وأهلك»

(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٤٥٩)، ويُضاف إلى التعمير بالنسبة إلى بندار: التحديث وهو صغير، فقد قال بندار: «..سألوني الحديث، وأنا ابن ثماني عشرة، فاستحييت أن أحدثهم في المدينة، فأخرجتهم إلى البستان، وأطعمتهم الرطب وحدثتهم»

العلم هذا السن غيري[١]»، وقال الخطيب عن إسماعيل بن إسحاق القاضي (ت٢٨٢): «وبلغ من العمر ما صار واحدًا في عصره في علو الإسناد؛ لأن مولده كان سنة تسع وتسعين ومائة، فحمل الناس عنه من الحديث الحسن ما لم يحمل عن كبير أحد[٢]»

وهذا أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي ت (٣١٧) عُمِّر مائة وعشر سنين أدرك في شبابه الكبار من شيوخ البصرة وبغداد ..وقريبا من مائة شيخ لم يدركهم أحد في عصره غيره[٣] .

ومن المعمرين: أبو القاسم الطبراني صاحب المعاجم (ت٣٦٠) فقد عُمِّر مائة سنة وعشرة أشهر، وفي الحج التقى بشيخه أبي مسلم إبراهيم بن عبد الله البصري الكجي (ت٢٩٢)، وهو أيضًا ممن عُمّر فقد عاش قريب المائة، قال عنه الخليلي: «عُمِّر حتى لحقه أسباط من سمع منه[٤]» وقال الذهبي:».. عالي الإسناد قدم بغداد وازدحموا عليه[٥]»، ومن شيوخ الكجي محمد بن عبد الله الأنصاري، عُمِّر قريب المائة، والكجي آخر من روى عنه[٦]، وسمع الطبراني من الكجي بمكة قبل وفاته بعشر سنوات تقريبًا[٧]، وفي مثل هذا علا الطبراني في أسانيده، وللطبراني أحاديث ساوى فيها الشيخين

(١) تاريخ بغداد (٨/ ٤٠١)، قال الذهبي عند قوله خمسة قرون: «يعني: خمس طبقات: فالطبقة الأولى ابن أبي حاتم، والثانية ابن أبي الدنيا، والثالثة طبقة ابن خزيمة، والرابعة طبقة المحاملي، والخامسة الصفار» السير (١١/ ٥٤٩)، والتاريخ (٦/ ٦٦).

(٢) تاريخ بغداد (٧/ ٢٧٦)، وقوله (الحسن) الظاهر قصده العالي، فالحديث عند المتقدمين يُستحسن لمعان منها الغرابة والعلو لذا كثيراً ما يُعنون في كتب الفوائد بالفوائد الحسان الغرائب والعوالي، وينظر أمثلة في السير (١٨/ ٢٠)، ومن الغرائب أن منبه بن عثمان الدمشقي الشامي الثقة ت (٢١٢) عمِّر مائة سنة، ومع ذلك لم يروِ له أحد من أصحاب الكتب الستة وأحمد. السير (١٠/ ١٦٠).

(٣) ينظر:الإرشاد للخليلي (٢/ ٦١٠).

(٤) الإرشاد للخليلي (٢/ ٥٢٩)؛ لذا سمع منه: النجاد، والقطيعي، وابن ماسي، وخلق كثير.

(٥) السير (١٣/ ٤٢٤).

(٦) الإرشاد (٢/ ٥٢٥). وأيضًا من شيوخه المعمرين: أبو الوليد الطيالسي، عُمّر ومات بعد التسعين، وآخر من روى عنه بالبصرة أبو مسلم الكجي، الإرشاد (٢/ ٥١٣).

(٧) المعجم الصغير للطبراني (١/ ١٤٢)، وتاريخ الإسلام (٨/ ١٤٣).

وأحمد[١]؛ لذا يحرص المتأخرون على رواية الأحاديث من طريقه كابن عساكر والمزي والذهبي، بل إن الطبراني روى عن شيخ قد روى عنه مسلم وهو عبيد الله بن محمد الدمياطي؛ لذا ذكره الخطيب في السابق واللاحق وقال: «حدث عنه: مسلم بن الحجاج النيسابوري، وسليمان بن أحمد الطبراني، وبين وفاتيهما مائة وست عشرة سنة[٢]»

٣- ومن أسباب العلو: الرحلة في الطلب، وقد قال الخطيب: «المقصود في الرحلة في الحديث أمران: أحدهما تحصيل علو الإسناد وقدم السماع، والثاني لقاء الحفاظ والمذاكرة لهم..[٣]»، فقد يسمع المحدث من شيخ بواسطة رجل أو أكثر فيرحل إلى الشيخ في بلده أو يلتقي به في مناسبة ما كالحج مثلًا فيسمع منه مباشرة، قال أبو العالية الرياحي: «كنا نسمع الرواية عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن بالبصرة، فما نرضى حتى نركب إلى المدينة فنسمعها من أفواههم[٤]» بل إن ابن عيينة كان يفخر برحلته إلى الحجاز وهو صغير ويقول: «ما بيني وبين أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلا ستر، يعني: رجلًا[٥]» فقد نقل الحميدي عنه أنه أدرك نيفًا وثمانين

(١) مثاله: أخرج الإمام أحمد في مسنده (٣/ ٤٠٢) قال: حدثنا عتاب بن زياد، حدثنا عبد الله -يعني ابن المبارك- أخبرنا ليث بن سعد، حدثني عبيد الله بن المغيرة عن عراك بن مالك أن حكيم بن حزام قال: كان محمد صلى الله عليه وسلم أحبَّ رجل في الناس إليَّ في الجاهلية...». وأخرج الطبراني هذا الحديث في معجمه الكبير (٣/ ٢٠٢) قال: حدثنا مطلب ابن شعيب الأزدي، حدثنا عبد الله بن صالح، حدثني الليث (بن سعد) حدثني عبيد الله ابن المغيرة به، وفي متنه زيادة. فهذا الحديث تساوى الطبراني مع الإمام أحمد في عدد رجاله، مع أن الطبراني توفي عام (٣٦٠)، وتوفي الإمام أحمد عام (٢٤١) فبينهما أكثر من مئة سنة، قال الذهبي عن هذا الحديث: «فالطبراني، وأحمد فيه طبقة» السير (٣/ ٤٦)، ومثله حين يروي البخاري عن عبد الله بن محمد الجعفي أو غيره عن عبد الرزاق، ويرويه الطبراني عن إسحاق الدبري عن عبد الرزاق فيكون الطبراني مساويًا للبخاري.

(٢) السابق واللاحق (٢٥١) كذا قال الخطيب رحمه الله مع أنه ذكر بعده أن وفاة مسلم سنة (٢٦١) ووفاة الطبراني سنة (٣٦٠) فيكون بين وفاتيهما (٩٩) سنة.

(٣) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٢٢٣).

(٤) الكفاية (ص٤٠٢)، وانظر مثالاً: البخاري (٤٠٠٨)، ومسلم (٨٠٨)

(٥) تاريخ بغداد (١٠/ ٢٤٨). وكان يقول لجلسائه: «بُليت بمجالستكم بعد ما كنت أجالس من جالس الصحابة، فمن أعظم مني مصيبة؟» فأجابه أحدهم جوابًا ربما أسكته قال: «يا أبا محمد، الذين بقوا حتى جالسوك بعد الصحابة، أعظم منك مصيبة» السير (١٢/ ٧).

تابعيًّا[(١)]، ولما حدث يزيد بن هارون الواسطي وعنده سفيان بن عيينة -وهما قرينان- قال يزيد: حدثنا الماجشون عن سُمَيّ حديث العمرة إلى العمرة قال سفيان: «حدثنيه سُمي» وسُمَيّ مدني[(٢)]، ومن ذلك أن الليث بن سعد المصري يروي عن نافع مولى ابن عمر بواسطة رجل، بل أربعة رجال أحيانًا، فقد روى عن هقل بن زياد عن الأوزاعي عن داود بن عطاء عن موسى بن عقبة عن نافع[(٣)]، لكنه لما حج التقى بنافع وسمع منه مباشرة، وأحاديثه عنه مخرجة في الصحيحين، وروى الليث أيضًا عن أبي الزبير المكي بواسطة رجل بل أكثر، فقد روى عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن محمد بن عجلان، عن أبي الزبير، والتقى بأبي الزبير في حجه وسمع منه، وخرَّج حديثه مسلم وأصحاب السنن، بل كان لروايته عن أبي الزبير عن جابر ميزة؛ حيث طلب منه أن يبين له أحاديثه المسموعة من غيرها، وكذلك روى الليث عن الزهري بواسطة رجل ورجلين بل خمسة، فقد روى الليث عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن يزيد بن الهاد، عن إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان، عن الزهري، والتقى بالزهري في الحج وسمع منه، وحديثه عنه مخرج في الصحيحين[(٤)]؛ لذا كان الليث مقصد المصريين في السماع، ومن ذلك: أن الإمام أحمد روى عن الوليد بن مسلم الشامي بواسطة رجل، ثم التقيا في مكة فسمع منه مباشرة[(٥)]، والبخاري حج وعمره ست عشرة سنة، وأعلى شيوخه يحدثونه عن التابعين، وأكثر هؤلاء إنما سمع

(١) إكمال التهذيب (٥/ ٤١٦).

(٢) علل أحمد (٢٩١٧) والحديث يرويه سُمَيٌّ مولى أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه البخاري (١٧٧٣) ومسلم (١٣٤٩).

(٣) المرحمة الغيثية بالترجمة الليثية (ص٩)، وانظر البيهقي في (٥/ ٣٢٥) بواسطة رجلين.

(٤) ينظر لما سبق: المرحمة الغيثية بالترجمة الليثية لابن حجر (ص ٩).

(٥) سؤالات المروذي (٢٥٠)، وينظر أمثلة أخرى: تاريخ بغداد (٤/ ٤٣٩)، والإرشاد للخليلي (١/ ٤٥٣).

منهم في طريقه إلى الحج كمكي بن إبراهيم البلخي، وأبي عاصم النبيل ومحمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري البصريَّين، وعبيد الله بن موسى وأبي نعيم الفضل بن دكين الكوفيَّين، وخلاد بن يحيى المكي، وثلاثيات البخاري إنما هي من طريق هؤلاء، وبسبب لقيه للكبار صار أعلى الكتب الستة إسنادًا في كثير من الأحاديث، وسبب ذلك رحلته المبكرة إضافة إلى أنه أسن الجماعة[(١)]، أما مسلمًا فقد قدم حاجًا في شبابه، وكانت رحلته فيما يظهر للحج أساسًا لذا رجع إلى وطنه سريعًا، ثم ارتحل بعد ذلك للطلب، وكان من نتاج رحلته للحج تلك أن التقى بشيخه القَعْنَبِيّ وسمع منه وعلا بسببه، إلا أنه لم يُكثر عنه؛ بسبب قصر مدة اللقاء، وروى عنه أحاديث بسند رباعي وهي أعلى ما في صحيح مسلم[(٢)]، والترمذي روى عن عبد الصمد بن سليمان، عن زكريا اللؤلؤي، عن أبي بكر الأعين، عن علي بن المديني، عن أحمد بن حنبل، عن قتيبة بن سعيد حديثه الذي تفرَّد به في الجمع بين الصلاتين، ثم إن الترمذي التقى بقتيبة فسمع منه هذا الحديث[(٣)]، والنسائي رغم أنه آخر الستة مولدًا؛ فقد رحل مبكرًا وكانت أولى رحلاته وعمره (١٥) سنة، وكانت إلى قُتَيْبَة بن سعيد

(١) السير (١٢/ ٣٩٥-٤٠٠) (٩/ ٥٣٧)، وربما لم يستوعب جميع أحاديثهم لذا يروي أحيانا عنهم بنزول، ينظر حديث رقم (٢١٨٧)حيث رواه عن ابن المديني عن أبي عاصم قال الخليلي(١/ ٢٣٩): «يروي عنه البخاري ويفتخر به وربما عن رجل عنه فيما فاته» و ينظر حديث (٦٣٩٦) حيث رواه عن محمد بن المثنى عن الأنصاري، قال الخليلي في الإرشاد (٢/ ٤٨٥): «وفاته بالعالي عن الأنصاري»

(٢) من ذلك قوله في كتاب الحج (١١٨٩): «حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب، حدثنا أفلح بن حميد، عن القاسم بن محمد، عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت: «طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي لحرمه حين أحرم، ولحله حين أحل، قبل أن يطوف بالبيت» قال الذهبي في السير (١٠/ ٢٦٤) (١٢/ ٥٥٨): «أخرجه مسلم عن القَعْنَبِيّ وهو من أعلى شيء في صحيحه». وحديث آخر علا فيه بإسناد أعلى من البخاري حيث رواه مسلم (١٥٩٣) عن القَعْنَبِيّ عن سليمان بن بلال عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وأبي سعيد -رضي الله تعالى عنهما.. ورواه البخاري في أحد طرقه (٧٣٥٠) عن إسماعيل بن أبي أويس، عن أخيه أبي بكر، عن سليمان بن بلال به، فكأن البخاري سمعه من مسلم، يُنظر: عوالي مسلم لابن حجر رقم (٦).

(٣) ينظر: تاريخ الإسلام (٥/ ٩٠٣) ومثال آخر: السير (٨/ ٣٢٤).

البَلْخِيّ الراوية الرحالة المُعمّر (ت٢٤٠)، وأقام عنده سنة وشهرين، وكان عمر قتيبة وقتها تسعين سنة، وبذا ساوى النسائيُّ (ت٣٠٣) الحميديَّ (ت٢١٩)، وابنَ أبي شيبة (ت٢٣٥)، والإمام أحمد (ت٢٤١)، والخمسةَ في الرواية عن قتيبة[١]، وغيرهم.

فالعلو مطلب المحدثين، وبالرحلة يتحقق لهم ذلك، وربما إذا رجع إلى بلده ساوى شيوخ بلده، وعلا على أقرانه فيكثر الأخذ عنه، قال الذهبي عن أبي مسلم الكجي (ت٢٩٢): «.. عالي الإسناد قدم بغداد وازدحموا عليه[٢]»، بينما قال الذهبي عن محمد بن بشار: «لم يرحل ففاته كبار واقتنع بعلماء البصرة[٣]» وقال عن ابن أبي الدنيا: «يروي عن خلق كثير لا يُعرفون، وعن طائفة من المتأخرين.. لأنه كان قليل الرحلة، فيتعذر عليه رواية الشيء، فيكتبه نازلًا وكيف اتفق[٤]».

فبالرحلة يعلو المحدث بإسناده؛ لذا لا غرابة أن تجد من تلاميذه شيوخًا له وأقرانًا، ذلك أنهم لم يرحلوا، أو لم يقفوا على ما وقف عليه في رحلاته فيضطرون للرواية عنه، وفي مثل هذا نشأ مصطلح رواية الأكابر عن الأصاغر، ورواية الآباء عن الأبناء ورواية الأقران،

(١) الخمسة سوى ابن ماجه فلم يروِ عنه مباشرة، تاريخ دمشق لابن عساكر (٧١/ ١٧٢)، وتهذيب الكمال (٢٣/ ٥٢٣)؛ وعليه فالحميدي، وابن أبي شيبة سمعا من قتيبة وماتا قبله ، وفي المتأخرين: ابن رشيد الفهري الأندلسي (ت٧٢١) صاحب كتاب ملء العيبة التي دوَّن فيها رحلته إلى مكة، قد استفاد من هذه الرحلة كثيرًا، وسمع من شيوخ له في مصر والحجاز، ولما روى حديثًا في كتابه السنن الأبين(١٣٧) عن أحد شيوخه المصريين من طريق الترمذي قال: «وهذا السند أعلى سند يوجد فيه شرقًا وغربًا، والحمد لله»، وذكر في السنن الأبين(٨٥) حديثًا في صحيح مسلم رواه من غير طريقه عن أحد شيوخه في ثغر الإسكندرية، وقد علا في إسناده بحيث يكون شيخه كأنه صافح مسلمًا وسمع منه، قال: «فكأن شيخنا الشريف أبا الحسن صافح به مسلمًا وسمعته منه، وكأني صافحت به إبراهيم بن سفيان صاحب مسلم وسمعته منه، وهذا من بعض فوائد الرحلة والحمد لله» وإبراهيم بن محمد بن سفيان (ت٣٠٨)، فكأن ابن رشيد من تلاميذه مع أنه توفي عام (٧٢١).

(٢) السير (١٣/ ٤٢٤).

(٣) تهذيب التهذيب (٩/ ٧٣)

(٤) السير (١٣/ ٣٩٩)، ينظر أمثلة للرحلة من أجل العلو: سؤالات أبي داود (٦)، سنن الدارقطني (١/ ٢٩٤)، تاريخ بغداد (٤/ ٤٥) (٤/ ٦٦٠)، وإكمال تهذيب الكمال (١٠/ ٣٨٦)، والسير (١٢/ ٢٧٦) (١٩/ ٣٦٦).

ولا شك أن رواية الكبير والقرين فخر للراوي؛ لذا قال ابن عيينة: قال لي سعيد بن أبي عروبة: «روينا عن معمركم فشرّفناه[١]»

المبحث الثالث:
إعلال العالي بالنازل من الأسانيد

والمقصود بهذا المبحث: ترجيح النقاد للرواية النازلة على الرواية العالية عند اتحاد المخرج، وذلك لقيام قرائن تدل على أن الإسناد العالي غير محفوظ ، وكمدخل لهذا المبحث فإنّ للعلو مدخلاً في الترجيح بين الروايات؛ فالعلو بقدم السماع مما يرجح به كثيرًا خاصة في الرواة عن المختلطين، فتقدم رواية من سمع منه قديمًا على من سمع منه بعد اختلاطه، وهذا إعلال النازل بالعالي؛ إذ العلو في قدم السماع وأمثلته لا تخفى، لذا تجد الناقد يقول عند الترجيح: «فلان أقدم سماعًا من فلان»[٢]، لكن هناك قلة من الرواة حديثهم المتأخر أصح من المتقدم؛ ومن أسباب ذلك أنه كان يحدث من حفظه بادئ الأمر فيقع في الخطأ ثم لزم كتابه آخر أمره ، ومن أشهر هؤلاء همام بن يحيى العوذي، فإذا أخذ القارئ بحرفية وظاهرية الكلام وهو (العلو بقدم السماع) فسيكون حديث النازل أصح وسيُعَلّ العالي بالنازل، قال العراقي: «وأهل الحديث مجمعون على أفضلية المتقدم في حق من اختلط شيخه، أو خرف لهرم، أو مرض، وهو واضح، أما من لم يحصل له ذلك فربما كان السماع المتأخر أرجح، بأن يكون تحديثه الأول قبل أن يبلغ درجة الإتقان والضبط، ثم كان الشيخ متصفًا بذلك في حالة سماع الراوي المتأخر السماع، فلهذا مزية وفضل على السماع المتقدم، وهو أرفع

(١) السير (٧/ ٧) في ترجمة معمر بن راشد.

(٢) ينظر مثلًا: علل الإمام أحمد رواية عبد الله (٢٥٧٦) (٤١٣٤) (٥١٤٩) (٥٣٤٤)، علل ابن أبي حاتم (٢٧٩) (١٣٢٧). وأمثلته لا تخفى في كتب المختلطين .

وأعلى، لكنه علو معنوي[١]»، ومن دقائق النقد في هذا الباب قول عبد الله بن الإمام أحمد: «سألت أبي أيما أحب إليك في سعيد: الخفاف أو أسباط بن محمد؟ فقال: أسباط أحب إليَّ لأنه سمع بالكوفة[٢]»، مع أن الخفاف من الملازمين لسعيد بن أبي عروبة والعالمين به، لكن قال المعلمي شارحًا هذا التعليل: «أسباط وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف سمعا من سعيد بن أبي عروبة، وسعيد اختلط بأخرة، والخفاف كان ملازمًا له مدة سمع منه قبل الاختلاط وبعده، فيظهر مما هنا أن سعيدًا قبل اختلاطه دخل الكوفة وحدَّث بها ثم لم يدخلها بعد اختلاطه، فمن هنا رجح أحمد أسباط، وهذه فائدة جليلة فكل من كان من أصحاب سعيد إنما سمع منه بالكوفة فحديثه عنه صحيح[٣]» وقد ذكر الإمام أحمد أن سعيدًا قدم الكوفة مرتين وذلك قبل اختلاطه[٤].

والعلو بقدم الوفاة مطلب، فتجد الناقد يحرص على الرواية عن شيوخه الكبار، ويترك الأقران وشيوخه الصغار فلا يكون هذا الترك دليل الضعف؛ ولذا روى الليث بن سعد عن قرينه مالك حديثًا ثم قال ابنه شعيب: «لم يرو أبي عن مالك إلا هذا الحديث ولقد كان عنه مستغنيًا[٥]»، وقال يحيى بن حسان: «كنا عند وهيب بن خالد، فذكر حديثًا عن ابن جريج ومالك عن عبد الرحمن بن القاسم، فقلت لصاحب لي: اكتب ابن جريج ودع مالكًا، وإنما قلت لصاحبي ذلك؛ لأن مالكًا كان يومئذ حيًّا، فسمعها وهيب، فقال: تقول: دع مالكًا، ما بين شرقها وغربها أحد أعلم ولا آمن على ذلك عندنا من مالك، ولَلَعرض على مالك أحب

(١) شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ٦٩).
(٢) العلل (٥٣٤٣)، وعنه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وتعليق المعلمي (٢/ ٣٣٣).
(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم وتعليق المعلمي عليه (٢/ ٣٣٣).
(٤) العلل (٨٦).
(٥) ذكر من لم يكن عنده إلا حديث واحد للخلال (ص ٦٤) وقال: «لم يصح عن الليث عن مالك إلا هذا الحديث الواحد» وذكر حديثًا آخر وضعفه.

إليَّ من السماع على غيره، ولقد أخبرني شعبة أنه قدم المدينة بعد وفاة نافع بسنة فإذا لمالك حلقة[(١)]»

وقال المعلمي ردًا على من زعم ضعف محمد بن علي بن شقيق بسبب إعراض الشيخين عن إخراج حديثه: «.. من شأنهما في الصحيح أن يتطلبا العلو ما وجدا إليه سبيلًا، ولا يرضيان بالنزول إلا أن يتفق لهما حديث صحيح تشتد الحاجة إلى ذكره في الصحيح ولا يقع لهما إلا بنزول، فلم يتفق لهما ذلك هنا، وهذا الرجل سنه قريب من سنهما فروايتهما عنه نزول.. ولهذا لم يلتفت المحققون إلى عدم إخراجهما، فلم يعدوا عدم إخراجهما الحديث دليلًا على عدم صحته، ولا عدم إخراجهما للرجل دليلًا على لينه[(٢)]»

ولعلَّ من هذا عدم رواية مسلم في صحيحه للبخاري، والرواية عمَّن هو أكبر منه وأعلا إسنادًا، فليس البخاري من شيوخه الكبار بدليل أن هناك أحاديث علا فيها مسلم على البخاري[(٣)]، كما أن البخاري لم يروِ للشافعي مع أنه من أخص تلاميذ مالك؛ لأنه لا يصل لمالك من طريقه إلا بواسطتين، وهو قد استغنى عن ذلك بإدراكه تلاميذ مالك كالقعنبي والتنيسي، كما لم يرو عن أحمد إلا حديثين قال ابن حجر مبينًا السبب: «وليس للمصنف في هذا الكتاب رواية عن أحمد إلا في هذا الموضع وأخرج عنه في آخر المغازي حديثا بواسطة وكأنه لم يكثر عنه لأنه في رحلته القديمة لقي كثيرا من مشايخ أحمد فاستغنى بهم وفي

(١) بغية الملتمس في سباعيات حديث الإمام مالك بن أنس (ص ٧١).

(٢) التنكيل (١/ ٧٧٣)، وفي المسألة بعض تفصيل.

(٣) ينظر كتاب عوالي مسلم، لابن حجر. وهي أربعون حديثًا علا فيها مسلم على البخاري قال ابن حجر في مقدمته: «فهذه أربعون حديثًا انتقيتها من صحيح مسلم بن الحجاج هي من العزيز الذي علا مسلم البخاري برجل في كل إسناد منها»، وهناك أسباب أخرى ينظر السير (١٢/ ٥٧٣)، وإلا فقد أخرج مسلم عن أقرانه؛ حيث أخرج عن أبي زرعة الرازي وقد توفي بعد مسلم بثلاث سنوات، ينظر في مسلم حديث رقم (٢٧٣٩).

رحلته الأخيرة كان أحمد قد قطع التحديث فكان لا يحدث إلا نادرا فمن ثم أكثر البخاري عن علي بن المديني دون أحمد[١]»

ولما روى البخاري عن محمد بن أبان، اختلف الشراح هل هو الواسطي ت (٢٣٨) أو البلخي ت (٢٤٥)؟ ورجَّح جمع أنه الواسطي؛ لأنه الأكبر، قال الذهبي: «وقد ذكر البخاري في تاريخه: الواسطي، وما ذكر البلخي لصغره، فإنه لا يستوعب صغار شيوخه»[٢] ومن ذلك قال حمزة بن محمد الكناني: «عندي عن ابن جَوصا مئتا جزء ليتها كانت بياضًا، وترك حمزة الرواية عنه أصلًا[٣]» فبعضهم حمل هذه العبارة على الجرح بينما قال الذهبي: «هذا تعنت من حمزة، والظاهر أنه تبرم بالمئتي جزء لنزولها عند حمزة ولا تنفق عنه، فإن ابن جوصا من صغار شيوخه[٤]»، ويؤيد ما استظهره الذهبي أن عبد الغني الأزدي قال: «سألت حمزة عنه فما قال إلا خيرًا، وقال: هذا رجلٌ يعرف ما عند الناس ولا يعرفون ما عنده[٥]»؛ فهو لكثرة رحلاته وسعة مروياته يتفرد عن غيره بأحاديث، وقد ذاكره أبو علي النيسابوري لما قدم دمشق، وأثنى عليه، بل انتخب من أحاديثه[٦].

ومن إعلال العالي بالنازل أن يحدث الشيخ بحديث ويُروى عنه بإسناد نازل، وإسناد عالٍ، ويكون النازل هو المشهور عن ذلك الشيخ، بينما العالي لا يرويه إلا الواحد والاثنان؛ فإن هذا يبعث في القلب ريبة

(١) فتح الباري لابن حجر (٩/ ١٥٤).

(٢) السير (١١/ ١١٨)، وينظر: التعديل والتجريح، للباجي (٢/ ٦١٩)، والمعلم بشيوخ البخاري ومسلم لابن خلفون (٢٠٨).

(٣) تاريخ دمشق (٥/ ١١٦).

(٤) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٤) وقال في السير (١٥/ ١٧): «هو من الشيوخ النوازل عند حمزة بن محمد الكناني، ولهذا يقول: عندي عن ابن جوصا مئتا جزء ليتها كانت بياضًا، وترك حمزة الرواية عنه أصلًا، وابن جوصا إمام حافظ له غلط كغيره في الإسناد لا في المتن، وما يضعفه بمثل ذلك إلا مُتعنِّت»

(٥) تاريخ دمشق (٥/ ١١٤)

(٦) السير (١٥/ ١٧)

في صحة الإسناد العالي، إذ يُفترض أن تكون له الشهرة؛ لأن العلو مما يحرص عليه الرواة[١]، ولما سئل أبو زرعة عن حديث رواه ضمرة بن ربيعة عن الثوري عن حميد عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه طاف على نسائه في غسل واحد؟ قال: «هذا خطأ؛ أخطأ ضمرة؛ إنما هو: الثوري عن معمر عن قتادة عن أنس. ثم قال أبو زرعة: لو كان عند الثوري: عن حميد عن أنس ؛ كان لا يحدث به عن معمر، عن قتادة، عن أنس[٢]» ويقوي احتمال الخطأ إذا كان الذي روى العالي قد سلك الجادة، قال أبو الحسن علي بن إبراهيم الحصري (ت٣٧١): «كلُّ من كان له غالب كانت غفلاتُه توقعه إلى ذلك الغالب[٣]»، ومن أمثلة ذلك قال يحيى بن سعيد القطان: «كنت إذا أخطأت قال لي سفيان الثوري: أخطأت يا يحيى، فحدّث يومًا عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الذى يشرب في آنية الذهب والفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم» قال يحيى: «فقلت: أخطأت يا أبا عبد الله، هذا أهون عليك، قال: فكيف هو يا يحيى؟ قلت: حدثنا عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن زيد بن عبد الله، عن عبد الله بن عبد الرحمن، عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(١) ينظر كتاب: إعلال الحديث الغريب بالحديث المشهور، للمري (ص١١١)، أما إذا كان الحديث له إسنادان، أحدهما عالٍ والآخر نازل، وليس هناك قاسم مشترك بين الإسنادين، فلا يتوجه إعلال أحدهما بالآخر؛ لذا لما ذكر ابن حجر اختلاف الرواة في الرفع والوقف قال: «واعلم أن هذا كله إذا كان للمتن سند واحد، أما إذا كان له سندان، فلا يجري فيه هذا الخلاف ثم أورد مثالًا وقال: فلم يتعارض الوقف والرفع هنا، لاختلاف الإسنادين» النكت (٢/ ٦١١)، نعم قد يدخله الإعلال حين يكون الراوي قد دخل عليه حديث في حديث .

(٢) علل ابن أبي حاتم (١٩). وقد رواه بالإسناد النازل خمسة من الرواة من أخص تلاميذ الثوري كابن مهدي، وأبي نعيم الفضل بن دكين، والزبيري، ينظر التحفة (١٣٣٦)، وإتحاف المهرة (١٦٢١).

(٣) تاريخ بغداد (١٢/ ٢٤٩).

فقال لي: صدقت يا يحيى[(١)]» وصار الإسناد هيّنًا عليه لعلوه وسلوكه الجادة، ومع أن حماد بن سلمة قد تابع الثوري إلا أن الصواب خلافه، فقد سُئِل أبو حاتم وأبو زرعة عن حديث حماد بن سلمة عن عبيد الله فقالا: «هذا خطأ؛ إنما هو: عن نافع، عن زيد بن عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، عن أم سلمة، عن النبي صلى الله عليه وسلم[(٢)]». قال ابن عبد البر عن رواية حماد: «وهذا عندي خطأ لا شك فيه، ولم يرو ابن عمر هذا الحديث قط.. ولا رواه نافع عن ابن عمر، ولو رواه عن ابن عمر ما احتاج أن يحدث به عن ثلاثة، عن النبي صلى الله عليه وسلم[(٣)]».

ومن ذلك: أن محمد بن سليمان الأصبهاني وأيوب بن سيار رويا عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم «أنه كان يصلي في اليوم والليلة اثنتي عشرة ركعة».

ورواه فليح بن سليمان عن سهيل عن أبي إسحاق، عن المسيب بن رافع، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة، عن أم حبيبة، عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ فالسند الأول ثلاثي، والثاني سداسي، ومع أن فليحًا ليس بالقوي إلا أن النقاد رجحوا روايته، لوجود قرائن منها سلوك الجادة

(١) تاريخ بغداد (١٦/ ٢٠٣)، ورويت القصة بخلاف ذلك فقد أخرج الخليلي في الإرشاد (١/ ٢٣٦) من طريق أبي بكر بن خلاد البصري، عن يحيى بن سعيد القطان، قال: «كان سفيان الثوري إذا أخطأ واحد في حديث يقول: تعست فحدثنا يوما عن عبيد الله بن عمر، عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تصحب الملائكة رفقة فيها جرس» فقلت: تعست. فقال: وما ذاك يا فتى؟ قلت: حدثنا عبيد الله عن نافع عن أبي الجراح عن أم حبيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فقال: صدقت يا أبا سعيد صدقت « وهذا السياق أصح يرويه عبدالله بن الإمام أحمد عن أبي بكر بن خلاد وقد رواها في السياق الأول محمد بن عبدة بن حرب، وهو متهم، والشاهد واحد في كلا المثالين، وينظر مثال آخر: علل ابن أبي حاتم (٢٨٨).

(٢) علل ابن أبي حاتم (٤٣) وقد رواه بالإسناد النازل جمع من الرواة: ينظر التحفة (١٨١٨٢)، والإتحاف (٢٣٤٤٦)، وينظر مثال آخر: علل ابن أبي حاتم (٨٨٥)

(٣) التمهيد (١٦/ ١٠٣)، وينظر أمثلة أخرى قد تصلح لذلك : علل ابن أبي حاتم (٣٠) (٧٤) (٢٢٣) (٦١٨) (٩٧٤) (٢٢٩٩) (٢٣٣٩)(٢٧٢٩)، وعلل الدارقطني (١٢/ ٢٧)(١٢/ ٤٢)(١٣/ ٣٣١) (١٤/ ٨٥)(١٤/ ١٣٢)(١٤/ ١٦٨).

في الطريق الأول، ومنها أن الحديث معروف بسنده الثاني فقد رواه عن أبي إسحاق السبيعي: حفيده إسرائيل والثوري ومسعر وزهير بن معاوية، ومنها النزول في الإسناد، فأبو إسحاق من تلاميذ أبي صالح السمان، فأين هو عن هذا السند الثنائي؟ والثوري وزهير من تلاميذ سهيل، فأين هما عن السند الثلاثي؟ قال أبو حاتم: «كنت معجبًا بهذا الحديث، وكنت أرى أنه غريب، حتى رأيت سهيل، عن أبي إسحاق، عن المسيب، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة، عن أم حبيبة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، فعلمت أن ذاك لزم الطريق [(١)]»

ومن تطبيقات ذلك: ما رواه عبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري، عن عبيد الله العُمري المدني، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «العمرة إلى العمرة كفارة ما بينهما، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة[(٢)]»

فظاهر هذا الإسناد الصحة؛ فعبد الأعلى ثقة، إلا أن هذا الحديث يرويه ابن نمير، وأبو داود الطيالسي، وعبد الله بن المبارك، وأيوب السختياني، وحماد بن زيد، ويحيى بن سعيد القطان، وعلي بن مسهر، وشجاع بن الوليد، وعبد الله بن سعيد بن أبى هند تسعتهم عن العُمري، عن سُمَيّ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم[(٣)]، فأين هم عن الإسناد العالي؟ وكيف يتفرد به هذا البصري؟ ثم قد رواه عن سُمي مالك والسفيانان وغيرهم[(٤)]، فأين هم عن إسناد

(١) ورواية فليح والآخرين بدون عمرو بن أوس، وللحديث طرق أخرى، ينظر: سنن النسائي (١٨٠٢)، وعلل ابن أبي حاتم (٢٨٨) والتعليق عليه، وعلل الدارقطني (١٥٠٠) (٤٠٢٦).

(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط (٤٥٤٣).

(٣) تنظر رواياتهم في: صحيح مسلم (١٣٤٩)، ومسند الطيالسي (٢٥٤٧)، وابن خزيمة (٢٥١٣)، وابن حبان (٣٦٩٦)، والطبراني في الأوسط (٥٤٥٦)، والبيهقي في الكبرى (٨٧٩٥)، وإتحاف المهرة (١٨١٦٧).

(٤) تنظر رواياتهم: المسند الجامع (١٣٣٦٨)، والإتحاف (١٨١٦٧).

المقبري ومالك من تلاميذه وهذا إسنادٌ مدنيٌّ عالٍ[١]؟ وقد سُئِل أبو حاتم عن حديث عبد الأعلى فقال: «إنما أُنكرُه من حديث سعيد المقبري؛ يشبه أن يكون: عبيد الله، عن سُمَي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم[٢]» وقال ابن عبد البر: «هذا حديث انفرد به سُمي ليس يرويه غيره واحتاج الناس إليه فيه»، ثم قال ابن حجر: «فرواه عنه مالك، والسفيانان، وغيرهما، حتى إن سهيل بن أبي صالح حدّث به عن سُميّ، عن أبي صالح، فكأن سهيلًا لم يسمعه من أبيه، وتحقّق بذلك تفرّد سميّ به، فهو من غرائب الصحيح[٣]»

وتكاد ترتفع هذه القرينة حتى تكون كالقطع، وذلك فيما إذا كان المشهور ورد مرسلًا أو موقوفًا، فأين هم عن الإسناد النظيف العالي[٤]؟

ومثال ذلك:

روى أبو علي محمد بن أحمد بن عروة الكاتب قال حدثنا أبو العباس الأصم أخبرنا أحمد بن شيبان الرملي حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»، وهذا إسناد ظاهره الصحة إلا أنه باطل، ومن الدلائل على بطلانه أن الحديث رواه جمع من تلاميذ الزهري كمالك، وإبراهيم بن سعد المدني، والأوزاعي، ويونس بن يزيد الأيلي، ومعمر بن راشد، وسفيان بن حسين، وشعيب بن خالد البجلي رووه عن الزهري عن علي بن الحسين عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا؛ وهذا يُعد نازلاً فبين النبي صلى الله عليه وسلم والزهري اثنان وربما أكثر؛ فأين هم عن هذا الإسناد العالي النظيف؟ وبسبب هذا الخطأ الشنيع قال الحاكم عن راويه ابن عروة: «محمود في المكاتبة

(١) وينظر أمثلة أخرى في علل ابن أبي حاتم (٣٠٩)، (٦١٨)، (٧٧٠) وتاريخ بغداد (٥/ ٥٨١).
(٢) علل ابن أبي حاتم (٨١١).
(٣) التمهيد (٢٢/ ٣٨)، وفتح الباري (٣/ ٥٩٨).
(٤) ينظر علل ابن أبي حاتم (٣٠٩)، (٣٧٦)، (٢٦٢)، (٢٧٣)، (٦٥١)، (١٢٢٢).

حسن السيرة فيها، إلا أنه لم يُشهر بالطلب، وحدَّث عن شيخنا أبي العباس بحديث يُبطل عمل سنين كثيرة[(١)]»

ومن ذلك: أن مبارك بن فضالة، وعبد الله بن الزبير الباهلي، والحسين بن واقد رووا عن ثابت، عن أنس أن رجلًا قال للنبي صلى الله عليه وسلم: « إني أحب فلانا، قال: هل أعلمته؟ قال: لا، قال: أعلمه.»

ورواه حماد بن سلمة، عن ثابت، عن حبيب بن سبيعة، عن الحارث أن رجلًا كان عند النبي صلى الله عليه وسلم..، كذا مرسلًا، قال الدارقطني: «والقول قول حماد[(٢)]».

ومن ذلك: روى عامر الأحول ومطر الوراق وعبد الرحمن بن الحارث وحسين المعلم كلهم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعًا: «لا طلاق فِيما لا يملك» منهم من صحح هذا الحديث، ومنهم من أعلَّه، قال ابن حجر: «.. ومن ثَمَّ صححه من يقوي حديث عمرو بن شعيب، وهو قوي لكن فيه علة الاختلاف، وقد اختلف عليه اختلافًا آخر فأخرج سعيد بن منصور من وجه آخر عن عمرو بن شعيب أنه سُئل عن ذلك فقال كان أبي عرض عليّ امرأة يزوجنيها، فأبيت أن أتزوجها، وقلت: «هي طالق ألبتة يوم أتزوجها»، ثم ندمت فقدمت المدينة فسألت سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير فقالا: قال رسول الله

(١) علل الدارقطني (١٣/ ٢٥٩) ،وسؤالات السجزي للحاكم (٢٧)، ومثل هذه العبارات تُقال في الأخطاء الشنيعة؛ فمثلًا: لما روى الربيع بن يحيى الأشناني عن الثوري عن ابن المنكدر عن جابر حديث الجمع بين الصلاتين؛ قال الدارقطني: «هذا حديث ليس لابن المنكدر فيه ناقة ولا جمل وهذا يسقط مائة ألف حديث» سؤالات الحاكم للدارقطني (ص ٢٠٦) وتهذيب التهذيب (٣/ ٢٥٣)، وقال أبو زرعة الرازيُّ عن عمر بن أبي خثعم: «واهي الحديث، حَدَّث عن يحيى بن أبي كثير ثلاثة أحاديث لو كانت في خمسمئة حديث لأفسدتها». سؤالات البرذعي (٥٤٣) ، فهذه العبارات الشديدة القصد منها المبالغة ، وأن الخطأ فيها واضح ظاهر ، كما لو أن شخصًا أخطأ في مسألة يسيرة جداً لربما اتهم في ضبطه بل ربما في عقله، لكن إذا أطلقت على الثقة فالمراد المبالغة ، فهذا الربيع الأشناني رغم أن أباحاتم قال عن حديثه إنه باطل ، وجعل العهدة عليه إلا أنه قال عنه : «ثقة ثبت» ينظر :الجرح والتعديل (٣/ ٤٧١) ،والسير (١٠/ ٤٥٣).

(٢) ينظر: التاريخ الكبير (٢/ ٣١٨)، والنسائي في الكبرى (١٠٠١١)، وعلل ابن أبي حاتم (٢٢٣٧)، وعلل الدارقطني (٢٥٨٠) وفيه العنعنة بين الحارث والرجل.

صلى الله عليه وسلم: «لا طلاق إلا بعد نكاح»، وهذا يُشعر بأن من قال فيه عن أبيه عن جده سلك الجادة، وإلا فلو كان عنده عن أبيه عن جده لما احتاج أن يرحل فيه إلى المدينة ويكتفي فيه بحديث مرسل..[(١)]»

ومن ذلك: روى محمد بن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «إن الذي يرفع رأسه ويخفضه قبل الإمام كأنما ناصيته بيد شيطان».

قال ابن أبي حاتم: «قال أبي: هذا خطأ، كنا نظن أنه غريب، ثم تبين لنا علته،قلت: وما علته،قال: حدثنا العباس بن يزيد العبدي وإياك عن ابن عيينة، عن ابن عجلان، قال: حدثنا محمد بن عمرو، عن مليح بن عبد الله، عن أبي هريرة موقوفًا، قال ابن عيينة: فقدم علينا محمد بن عمرو، فأتيته فسألته فحدثني عن مليح بن عبد الله، عن أبي هريرة موقوفا..قال أبي: فلو كان عند ابن عجلان عن أبيه، عن أبي هريرة لم يحدث: عن محمد بن عمرو، عن مليح، عن أبي هريرة[(٢)]».

فهذه أمثلة تطبيقية لهذه القرينة، ولا يخفى أن سلوك الطريق النازل أوعر من العالي؛ فمن أتى به كان معه مزيد ضبط غالبًا؛ فالغالب أن الراوي يسلك الأسهل لو كان عنده؛ وقد ألمح إلى هذه القرينة يحيى القطان حين قال للثوري لما روى العالي بجادته المسلوكة : «هذا أهون عليك» وهذه القرينة تطبيقاتها عديدة، وهي فرد من أفراد قرينة الترجيح بالوعورة[(٣)].

لكن هذه القرينة «إعلال العالي بالنازل» عن الشيخ الواحد لا تستقل وحدها بالإعلال دون وجود قرائن أخرى تنضم إليها، وذلك لوجود أمثلة عديدة صح فيها الطريقان؛ ولأن النازل أحيانًا يكون

(١) سنن أبي داود (٢١٩٠) (٢١٩١)، وابن ماجه (٢٠٤٧)، وفتح الباري (٩/ ٣٨٤).

(٢) علل ابن أبي حاتم (٢٢٣).

(٣) ينظر مثال علل ابن أبي حاتم (٢٥٨٠)، وينظر في قرينة الوعورة : مقارنة المرويات د. إبراهيم اللاحم (٢/ ٥).

مقصد الراوي، بمعنى أن يكون عنده العالي لكنه يختار النازل قصدًا كما لو كان مسلسلًا بالثقات المتقنين، أو كان في النزول تنقية وتصفية بحيث يرويه من طريق تلميذ هو مرجع الشيخ في الرواية خاصة إذا كبر الشيخ وشاخ، أو كان هذا التلميذ يعرف أحاديث شيخه المسموعة من المدلِّسة، أو ممن روى عنه قبل الاختلاط، مثله في الطريق الحسي فقد يختار المسافر الطريق الأسلم على السالم أو الطريق الطويل الآمن على الطريق القصير المخوف، ومن هذا الباب تفضيل الإسناد الحجازي النازل على غيره لكون الحجاز مصدر الرواية، وغالب الرواة على الثقة والاستقامة نسبة إلى غيرهم؛ قال أبو حاتم الرازي: «سألنا إبراهيم بن موسى، فقال: أي حديث في المسح على الخفين أصح؟ فسكتنا، فقال: هو حديث الأعمش، عن أبي الضحى، عن مسروق، عن المغيرة، فقلت أنا له: حديث حجازي، قال: ما هو؟ قلت: حديث يحيى بن سعيد، عن سعد بن إبراهيم، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم. فسكَت...[(١)]»، فرأى أن الإسناد الحجازي النازل أصح من الإسناد الكوفي العالي.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «لو كنتُ لقيتُ إسماعيل ابن أبي خالد لكتبتُ عن يحيى عن إسماعيل لأعرف صحيحها من سقيمها[(٢)]»، وقال أبو وهب محمد بن مزاحم: «العجب ممن يسمع الحديث من ابن المبارك، عن رجل، ثم يأتي ذلك الرجل حتى يحدثه به[(٣)]»، وقال يحيى القطان: «كان سفيان أعلم بحديث الأعمش من الأعمش[(٤)]» بل قال يحيى: «ما سمع عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن الأعمش

(١) العلل (٦٥)، وقد يُفضل البعض الإسناد النازل إذا كان رواته من أهل الفقه والعلم، ينظر: السير (١٢/ ٣٢٨).

(٢) تاريخ بغداد (١٦/ ٢٠٣) ويحيى هو القطان، وينظر مثال آخر: في المستدرك للحاكم (٦٢٥١)، وتاريخ بغداد (١٤/ ٥١٢).

(٣) السير (٨/ ٣٩٣).

(٤) تاريخ بغداد (١٠/ ٢٣٧)، وسفيان هو الثوري.

أحب إليّ مما سمعت أنا من الأعمش[١]» وقال أبو بكر بن عياش: «كنت أسأل مغيرة (الضبي)..فآتي الأعمش فأسأله فيخالفه، فأرجع إلى المغيرة فيقول: ما سمعته إلا من الأعمش، فأرجع إلى الأعمش، فيرجع إلى قول المغيرة[٢]» وقتادة كان يسأل شعبة عن حديثه هو[٣]، وقال الحميدي: «جاء رجل إلى ابن عيينة، فقال: حدثني أبو إسحاق (الفزاري) عنك بكذا، فقال: ويحك! إذا سمعت أبا إسحاق يحدث عني، فلا يضرك أن لا تسمعه مني[٤]»ولما روى البخاري حديثًا عن أبي الوليد الطيالسي عن شعبة ،رواه أيضًا عن بشر بن خالد عن غندر عن شعبة قال ابن حجر عن غندر: «وهو أثبت الناس في شعبة؛ ولهذا أخرج المؤلف روايته مع كونه أخرج الحديث عاليًا عن أبي الوليد[٥] «

لذا قد تجد في بعض الطرق رواية الراوي عن شيخ، وروايته أيضًا عن واسطة عن ذلك الشيخ، وهذا يُحمل على أمرين:

١- أن يكون سمعه أولًا من طريق الواسطة ثم التقى بالشيخ فرواه عنه وعلا بإسناده.

٢- أن يكون سمعه من الشيخ وثبته فيه الواسطة، فَذِكْره للواسطة يُعطي الحديث قوة فكأنها رواية وحكمًا[٦]؛ لذا ترد مثل هذه العبارات: إذا سمعته من فلان فلا عليك أن لا تسمعه من فلان، أو إذا سمعته من فلان فكأنك سمعته من شيخه ،ولما روى البخاري حديثًا

(١) علل أحمد (٢٩٧٠).

(٢) سؤالات أبي داود (٣٤٧).

(٣) تاريخ بغداد (١٠/ ٢٥٧).

(٤) السير (٨/ ٥٤٠).والأمثلة في هذا كثيرة ينظر: علل أحمد (٢٢٠)،وسؤالات الآجري (١١٦٢)،والمحدث الفاصل (ص ٢٣٦) ،والإرشاد للخليلي (٣/ ٨٨٨) ،وتاريخ بغداد (٥/ ٢١٧)،(٧/ ١٠٦)،(٩/ ٤٤٥)،(١٠/ ٢٣٩) .

(٥) فتح الباري (١/ ٨٧).

(٦) ينظر النكت على ابن الصلاح، لابن حجر (٢/ ٦٢٥) ،والكلام عن الراوي غير المدلس، أو المدلس إذا صرح بالسماع .

من طريق زهير بن معاوية وسليمان بن حرب عن حماد بن زيد عن حميد عن أنس ، علقه من طريق موسى بن إسماعيل عن حماد عن حميد عن موسى بن أنس عن أنس قال ابن حجر : «ولا مانع من أن يكونا محفوظين فلعل حميداً سمعه من موسى عن أبيه ثم لقي أنسا فحدثه به أو سمعه من أنس فثبته فيه ابنه موسى[(١)]»

وقد يورد بعض المخرجين العالي والنازل معًا لكون النازل أسلم وكون العالي أشرف؛ كما لو كان النازل سماعًا والعالي إجازة، أو كان النازل مسلسلاً بالسماع والعالي فيه عنعنة ،أو كان النازل من رواية الثقات والعالي مِن رواية مَن تُكلم في حديثه ،قال أبو اليمان: «دخلنا على شعيب حين احتضر، فقال: هذه كتبي، فمن أراد أن يأخذها، فليأخذها، ومن أراد أن يعرض، فليعرض، ومن أراد أن يسمع، فليسمعها من ابني، فإنه سمعها مني[(٢)]»

والبخاري يروي الحديث أحيانًا عن الشيخ عاليًا ونازلًا، فقد روى حديثًا عن مسدد عن يحيى عن مالك ثم رواه عن التنيسي عن مالك فبدأ بالسند النازل قال ابن حجر: «وإنما ساق البخاري الطريق الأولى مع نزولها لما فيها من التصريح بالتحديث في المواضع التي وقعت

(١) فتح الباري حديث (٢٨٣٨) ، على أن البخاري رجح الطريق الأول ، لكن ذكر ابن حجر مرجحات لصحة الوجهين ،وينظر أمثلة أخرى في الفتح عند شرحه للأحاديث (٨٢٧)(١٩٤٨) (٣١٦٦)(٥٣٩٨)(٦٠٠٣) (٦٢١٧) . والاحتمالان السابقان فيما إذا روى نفس الأحاديث، أما إذا روى عنه غيرها فيحمل على أنه سمع من الشيخ بعض حديثه ولم يستوعبه، ثم استوعبه عن طريق تلاميذه، قال الإمام أحمد عن يحيى بن سعيد القطان :»قد روى عن خمسين شيخًا ممن روى عنهم سفيان (الثوري)، قيل له: قد كان يكتب عند سفيان؟ قال: إنما كان يتتبع ما لم يكن سمعه فيكتبه». تهذيب الكمال (٣١/ ٣٣٧) .

(٢) السير (٧/ ١٩٠) وفيه أيضًا مثال منقول من المعرفة والتاريخ للفسوي ،وليس موجوداً في المطبوع، وينظر مثال آخر على أحمد (١٢٧٣)، وربما قدم أحدهم الأدنى تحملًا نظرًا لأنها من طريق الأعلم أو الأشرف أو الأكبر، قال نافع مولى ابن عمر: «من يعذرني من زهريكم، يأتيني فأحدثه عن ابن عمر، ثم يذهب إلى سالم، فيقول: هل سمعت هذا من أبيك؟ فيقول: نعم، فيحدث به عن سالم، ويدعني» السير (٥/ ٩٨)، على أن العرض كالسماع عند المدنيين.

بالعنعنة في الطريق الثانية مع علوها وما أكثر ما يحرص البخاري على ذلك في هذا الكتاب[(١)]»

وقد يصح الطريقان (العالي والنازل) إذا كان الشيخ واسع الرواية، بحيث يحتمل منه تعدد الأسانيد كالزهري وأبي إسحاق والسفيانين، والرواة عنه في كلا الطريقين من الثقات الأثبات[(٢)]، قال أبو حاتم: «كان أبو إسحاق واسع الحديث سمع من أبي بصير، وسمع من ابن أبي بصير عن أبي بصير[(٣)]»، وقال ابن حجر: «الزهري صاحب حديث، فيكون الحديث عنده عن شيخين ولا يلزم من ذلك اطراده في كل من اختلف عليه في شيخه إلا أن يكون مثل الزهري في كثرة الحديث والشيوخ[(٤)]»

ويستدل لصحة الطريقين إذا كان أحد الرواة الثقات قد روى الوجهين كليهما؛ ومثال ذلك: روى البعض كمالك بن أنس عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلًا يسوق بدنة فقال: «اركبها» قال: إنها بدنة، قال: «اركبها ويحك»، ورواه البعض كابن عيينة عن أبي الزناد، عن موسى بن أبي عثمان، عن أبيه، عن أبي هريرة، وبعد تخريج الحديث تَبَيَّن أن سفيان الثوري رواه عن أبي الزناد من كلا الطريقين فتبين صحة الوجهين[(٥)].

وقد يصح الطريقان إذا كان النزول فيه تشريف وتبجيل، كما لو كان

(١) فتح الباري (٤/ ٢٣٧) حديث (١٩٨٨)، وينظر أمثلة أخرى حديث (٥٩)(١٥٩٤)(١٧٠١) (١٧٠٢) (٢٦٥٩)(٢٩٠٥) (٣٢٠٧)(٣٤١٢)(٧٤٣٢). وينظر (٣٥١٥) حيث رواه عاليا ونازلاً عن الثوري فرواه عالياً عن قبيصة بن عقبة وهو ممن تكلم في روايته عن الثوري، ورواه نازلاً عن محمد بن بشار عن ابن مهدي عن الثوري.

(٢) ينظر مثال في حديث رواه الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة، أخرجه البخاري (١٥٩٠)، ومسلم (١٣١٤)، ورواه الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد. أخرجه البخاري (٣٠٥٨)، ومسلم (١٣٥١)، ومثال آخر في البخاري برقم (١٨٢٨) (١٨٢٩).

(٣) ينظر: علل ابن أبي حاتم (٢٧٧).

(٤) فتح الباري (١٣/ ١٥).

(٥) ينظر: اتحاف المهرة (١٩٢٠٣) (٢٠٧٠٧)، والمسند الجامع (١٣٣٨٦) (١٣٣٨٩)، على أن كلا الطريقين رواته أثبات، والمدار واسع الرواية.

من طريق أهل بيت الراوي كآبائه أو إخوانه؛ لذا لما تكلَّم ابن رشيد عن مسألة من ثبت سماعه من إنسان ثم اختلفت الرواة عنه فزاد بعضهم بينهما رجلًا أو أكثر وأسقطه بعضهم، فإنه يحكم لمن زاد بالاتصال ولمن نقص بالإرسال، فبيَّن أن هذا القول ليس على إطلاقه ومن جملة ما قال: «فأما أن يحكم بأنه لم يسمعه منه لزيادة رجل في الإسناد مطلقًا ففيه نظر لا سيما في رواية الأبناء عن الآباء عن الأجداد أو عن الآباء فقط أو الإخوة بعضهم عن بعض، فكثيرًا ما يتحملون النزول ويدعون العلو وإن كان عندهم؛ حرصًا على ذكره عن الآباء والأجداد وإبقاءً للشرف..فيدعون الإسناد العالي إيثارًا لطلب المعالي، ثم أسند عن أبي القاسم منصور بن محمد العلوي قوله: «الإسناد بعضه عوالٍ وبعضه معالٍ، وقول الرجل حدثني أبي عن جدي من المعالي[(١)]»

وقد يورد بعض المخرجين العالي والنازل معًا مع أن النازل لا مزيَّة فيه، وهذا محمول كما قال أبو موسى المديني عن المحدثين: «ولقد كانوا يسمعون الحديث نازلًا أولًا ثم يهتدون بعد ذلك إلى سماعه عاليًا، فلا يدعون رواية النازل أصلًا، بل كانوا يروونه مرة نازلًا ومرة عاليًا؛ قضاءً لحق كل واحد من الشيخين، ومعرفةً لحق من أسمعه أولًا ذلك الحديث، وهذا هو حق العلم[(٢)]».

(١) السنن الأبين (٩٤) ، وقد يختار الراوي رواية المسلسل بالأقارب ويمكن أن يمثل لذلك برواية سفيان بن عيينة لحديث سعد بن أبي وقاص في استشارته للنبي صلى الله عليه وسلم في الوصية بالشطر والثلث .. فقد رواه ابن عيينة عن الإمام الزهري (خ ٦٧٣٣) ورواه مرة أخرى عن سعد بن إبراهيم الزهري (خ ٢٧٤٢)كلاهما عن عامر بن سعد الزهري عن أبيه سعد بن أبي وقاص الزهري ، ولم يروه ابن عيينة عن هشام بن عروة القرشي عن أبيه عن سعد (س ٣٦٣٢) ، وحديثه مشهور ، وهذا المثال وإن لم يكن فيه علو ونزول ؛لكن فيه إشارة إلى أن الراوي قد يختار الرواية التي من طريق صاحب الشأن وأهله وقرابته ، لذا لما روى وكيع بن الجراح هذا الحديث عالياً عن هشام بن عروة عن أبيه عن سعد، كما عند أحمد (١٤٧٩) وغيره ، رواه أيضاً نازلاً من رواية أهل بيت سعد فرواه وكيع عن سفيان، عن سعد بن إبراهيم، عن عامر بن سعد، عن أبيه، كما عند أحمد(١٤٨٠) وغيره ، ومن ذلك لما روى البخاري (٢٧٧١) عن مسدد عن عبدالوارث بن سعيد عن أبي التياح عن أنس في قصة بناء المسجد، رواه أيضاً (٢٧٧٤) نازلاً عن إسحاق الكوسج عن عبدالصمد بن عبدالوارث عن أبيه به .

(٢) اللطائف من دقائق المعارف لأبي موسى المديني (ص ٣٢٣).

الخاتمة والتوصيات

وبعد: فقد تبيَّن من خلال البحث أن هذا العلم يدور مع القرائن والمرجحات، وأن كل حديث له قرائنه الخاصة، ومن هذه القرائن التي يَسْتَشِفُّها الباحث من خلال تطبيقات النقاد؛ إعلالهم الإسناد العالي بالنازل إذا كان النازل هو المشهور عن ذلك الشيخ، وسبب الإعلال بهذه القرينة أمور :

- منها: أن العلو مَطمع ومطمح الكثير من المحدثين ؛ فقد رحل جمع منهم لأجل العلو وقرب الوسائط بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم، فعدول المحدثين عن العالي يوجِد في القلب ريبةً؛ إذ لو كان ثابتًا لحرصوا عليه .
- ومنها: أن النازل فيه وعورة طريق؛ فعدولهم عن العالي إلى النازل دليل على عدم ثبوت العالي ، ذلك أن الإنسان حتى في طريقه الحسي يسلك الطريق المختصر على الطريق الطويل ؛إلا إذا كان في سلوكه للطويل غاية وهدف ، وهو ما عبر به البحث من كون هذه القرينة أغلبية ، فقد يختار المحدث الإسناد النازل لمقاصد وغايات سبق بيانها .

لذا تبيَّن من خلال البحث أن الإعلال بهذه القرينة استقلالًا لا يجري دائمًا على منهج النقاد؛ ذلك أن هناك أسانيد عديدة يصح فيها العالي والنازل؛ إما بسبب كون المدار واسع الرواية، أو كون أحد الرواة روى كلا الإسنادين، أو كون كلا الإسنادين من رواية الثقات الأثبات، أو كون النازل من طريق أهل بيت الراوي فيتباهى به ولو نزل إسناده ،أو حفظًا لحق الشيخ الأول ، أو غير ذلك ، فإذا انضمت قرينة أخرى قوي القول بهذه القرينة؛ فمثلًا عندما يكون العالي جادة مسلوكة فالظن أن من

سلكها قد وهم، أو كون الرواة الثقات على رواية النازل، ولم ينفرد بالعالي إلا الضعفاء أو الآحاد من الثقات.

ومن التوصيات: التأكيد على علم العلل، وأنه يدور مع القرائن حيثما دارت، ولكل حديث قرائنه الخاصة؛ لذا من الخطأ جعل هذا العلم -الذي ظن العوام بأصحابه الكهانة- كالمسائل الرياضية الثابتة النتائج، وقد كتب بعض العلماء في هذه القرائن نظريًّا، والتوصية أن يُنظر في كل قرينة بحيث تفرد بالبحث والتطبيق؛ وقد تم ذلك في بعضها، وبعضها يحتاج إلى مزيد بحث؛ ومن ذلك :

- قرينة اختلاف البلدان في السند الواحد، فقد يُعل بها بضوابط وقيود .
- وكذا الرواية من مجالس المذاكرة، وأنها مظنة عدم التحرير الدقيق .
- وكذلك إعلال حديث الثقة برواية الناقد للحديث من طريق ضعيف دون ذاك الثقة، أو من طريق صحيح وغيره أصح منه، لذا لما روى يحيى بن سعيد القطان عن الثوري عن طارق بن عبد الرحمن عن الشعبي قوله في المرأة الناشز: وأنه لا نفقة لها، ورواه وكيع، عن سفيان، عن موسى الجهني، عن الشعبي نحوه، قال الإمام أحمد: «قيل ليحيى: إن الناس يروونه عن موسى الجهني، فقال: لو كان عن موسى كان أحب إليَّ أنا كيف أقع على طارق ؟ وكان موسى أعجب إلى يحيى من طارق، طارق في حديثه بعض الضعف» قال عبدالله بن الإمام أحمد: فإن أبا خيثمة حدثناه، سمعه من الأشجعي، عن سفيان، عن طارق، وموسى الجهني، عن الشعبي، قال: أصاب يحيى، وأصاب وكيع[1]» ومن ذلك لما روى أبو أحمد الحاكم حديثًا من طريق أيوب السختياني، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا طلاق ولا عتق فيما لا يملك» قال له أبو عروبة الحراني: «يا أبا أحمد لم تعمل شيئاً لو كان هذا الحديث عند أيوب

(١) العلل رواية عبد الله (٧٢٠)، (٧٢١)، (٢٢٣٩).

عن نافع لما احتج به الناس منذ مائتي سنة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده[(١)]» إلى غير ذلك من القرائن والمرجحات التي تحتاج إلى مزيد بحث وتطبيق ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

(١) الإرشاد للخليلي (١/ ٤٥٩)، وينظر طبعة الفاروق (ص١٦٣).

فهرس المراجع

أجوبة أبي زرعة الرازي لأسئلة البرذعي، تحقيق: سعدي بن مهدي الهاشمي،الطبعةالأولى،عمادةالبحثالعلمي١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد القزويني، تحقيق: د. محمد سعيد إدريس، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد – الرياض، ١٤٠٩هـ.

إعلال الحديث الغريب بالحديث المشهور، د.سعيد محمد المري، الطبعة الأولى، دار ابن حزم ١٤٣١هـ.

الاقتراح في بيان الاصطلاح، ابن دقيق العيد، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي القشيري، د.ط، دار الكتب العلمية – بيروت، د.ت.

إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، علاء الدين مُغْلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري، تحقيق: عادل بن محمد، الطبعة الأولى، الفاروق الحديثة، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

بغية الملتمس في سباعيات حديث الإمام مالك بن أنس، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي العلائي،حققه: حمدي السلفي، الطبعة الأولى،عالم الكتب-بيروت، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، تحقيق: الدكتور بشار معروف، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق: عمرو العمروي، د.ط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، العراقي،زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، تحقيق:عبد الرحمن محمد عثمان، الطبعة الأولى، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبدالبر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، د.ط، وزارة الأوقاف - المغرب، ١٣٨٧هـ.

التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، تعليق: محمد ناصر الدين الألباني الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق: د. بشار معروف، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت ، تحقيق: د. محمود الطحان، د.ط، مكتبة المعارف - الرياض، د.ت.

الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، الطبعة الأولى، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - الهند، ١٢٧١ هـ/ ١٩٥٢م.

الرحلة في طلب الحديث، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي تحقيق: نور الدين عتر، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٥هـ.

السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: محمد الزهراني، ط:الثانية، دار الصميعي، الرياض، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م

السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن، محمد بن عمر، ابن رشيد الفهري السبتي، ت: صلاح المصراتي، الطبعة الأولى، مكتبة الغرباء - المدينة المنورة، ١٤١٧هـ.

سؤالات السلمي للدارقطني، محمد بن الحسين بن محمد النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي، إشراف د.سعد الحميد الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ.

سؤالات المروذي، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، رواية: المروذي وغيره، تحقيق: الدكتور وصي الله عباس، الطبعة الأولى، الدار السلفية، الهند، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

سؤالات مسعود بن علي السجزي، ابن البيع، الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري، تحقيق: موفق عبد القادر، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

سير أعلام النبلاء، الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، إشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة الطبعة:الثالثة، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م.

شرح علل الترمذي، ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السلامي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، الطبعة الأولى، دار الملاح ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، تحقيق: موفق عبدالقادر، ط: الثانية، دار الغرب الإسلامي ١٤٠٨هـ.

العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي، الطبعة الأولى، دار طيبة - الرياض، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

العلل لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، إشراف د. سعد الحميد، الطبعة الأولى، الرياض، مطابع الحميضي، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل - رواية ابنه عبدالله، تحقيق: وصي الله عباس، الطبعة الثانية، دار الخاني، الرياض، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

عوالي مسلم، ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: كمال الحوت، الطبعة الثانية، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ.

فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، الطبعة: الأولى، مكتبة السنة - مصر، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب، لأبي الفرج الدينوري، تخريج أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: ياسر السلمان، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية ١٤٣٤هـ (منشورة إلكترونيًا).

الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، د.ط، المكتبة العلمية - المدينة المنورة، د.ت.

لسان المحدثين، محمد خلف سلامة، دار باب العلم -القاهرة، دار أندلسية للنشر والتوزيع -الكويت.

مجمل اللغة لابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، دراسة وتحقيق: زهير سلطان، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الرامهرمزي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، الطبعة الثالثة، دار الفكر- بيروت، ١٤٠٤هـ.

المرحمة الغيثية بالترجمة الليثية، ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، الطبعة الأولى، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ٢٠٠٤م.

مسألة العلو والنزول في الحديث، أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي ، المعروف بابن القيسراني، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، د.ط، مكتبة ابن تيمية – الكويت، د.ت.

مسند السراج، السَّرَّاج، أبو العباس محمد بن إسحاق النيسابوري، حققه:إرشاد الحق الأثري، د.ط، إدارة العلوم الأثرية، باكستان، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

المعجم الأوسط، الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب الشامي، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد وآخر، د.ط، دار الحرمين – القاهرة، د.ت.

معرفة علوم الحديث، ابن البيع، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري، تحقيق: السيد معظم حسين، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

مقارنة المرويات، اللاحم، إبراهيم بن عبد الله اللاحم، مؤسسة الريان،لبنان، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

المكتبة الشاملة -برنامج حاسوبي خيري .

النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع المدخلي، د.ط، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، د.ت.

وقف السنة والتراث النبوي

المقر الرئيسي: السعودية: جدة - جامعة الملك عبدالعزيز
مبنى رقم 3831، ص ب 23421 - الرمز البريدي 3799

إدارة المركز: info@alsunan.com إدارة المجلة: journal@alsunan.com

+966544179454 c4sunnah
@c4sunnah www.alsunan.com

Arcif Analytics

doi

eISSN 2785-8499